الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل: ط1: M20034095313

ط2: M20075114782

النشاط السياسي لحركة الإخوان المسلمين في مصر (1928-1954م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في:

شعبة: التاريخ **تخصص: وطن عربي معاصر**

إعداد الطالبين:
نقاز مراد
الحامدي رمضان

إشراف الدكتور:
تاحي إسماعيل

لجنة المناقشة			
اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
قويدر عاشور	أستاذ محاضر-أ-	المسيلة	رئيسا
تاحي إسماعيل	أستاذ محاضر-أ-	المسيلة	مشرفا ومقررا
أحمد مسعود سيد علي	أستاذ محاضر-أ-	المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1440-1441هـ/ 2019-2020م

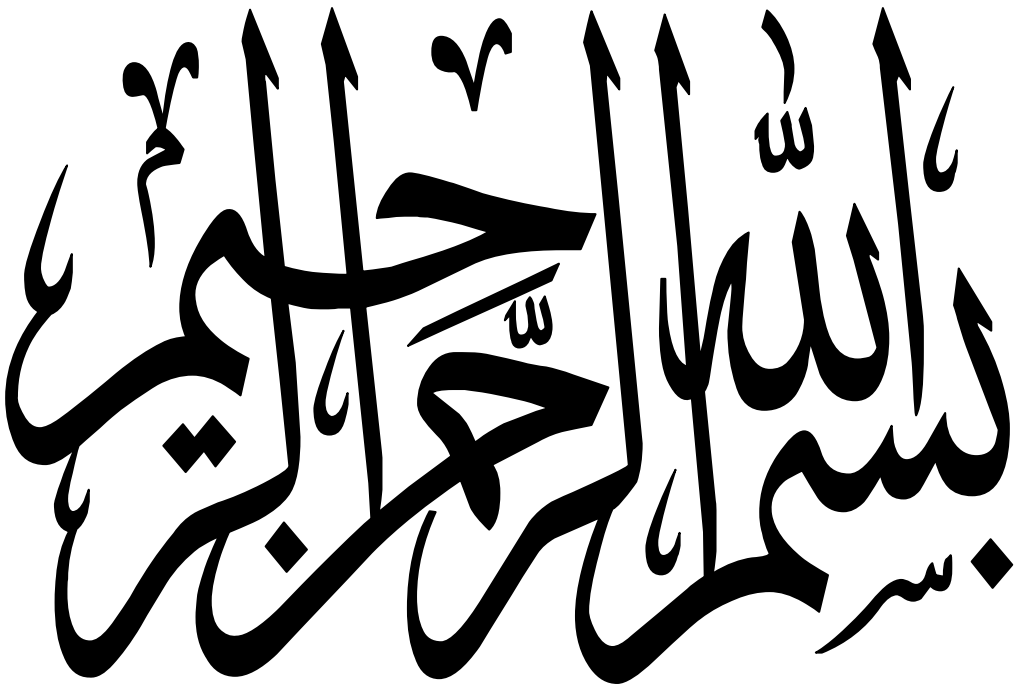
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

من لم يشكر الناس لم يشكر الله وبهذا نحمد الله تعالى ونشكره على توفيقه إيانا لإنجاز هذا العمل المتواضع راجين منه أن ثبتنا ويسدد خطانا في طريق العلم والمعرفة

كما لا يفوتنا أن نتقدم بأسمى وأرقى عبارات الشكر والامتنان والتقدير للأستاذ المشرف الدكتور: "تاحي إسماعيل" الذي كان لنا نعم السند ونعم الموجه والذي توسمنا فيه صفة الأخ قبل الإشراف

وإلى الدكتور "خالد خضار" صديقي وأخي

إلى كل أعضاء لجنة المناقشة

سيد علي أحمد مسعود

عاشور قويدر

إهداء

أهدي هذا العمل إلى نبع الحنان وسندي في الحياة أمي الغالية أطل الله في عمرها براخلية فتيحة

إلى كل العائلة الكريمة

إلى زوجة خالي الغالية فراحتية السعدية

وإلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي

مراد

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعهما وأطال في عمرهما

"سالم، ذهبية"

كما أهدي عملي هذا إلى سندي في الحياة الزوجة الكريمة رحمة

إلى أبنائي رزان، روان ورسلان

رمضان

مقـــــــدمة

مقدمة:

منذ مطلع القرن العشرين كانت الحركات الوطنية في البلاد العربية مرتبطة بالإسلام لا تكاد تنفصل عنه، وكانت الشعوب العربية والإسلامية وهي تقاوم الاستعمار إنما تنهض تحت راية الإسلام، وهي التي كانت تجمع شمل الشعوب ومكافحة أي أجنبي أو محتل ومقاومة كل ظالم مستبد، وبهذا التصور نفهم حركة الأمير عبد القادر في الجزائر وحركة عبد الكريم الخطابي في المغرب، وحركة السنوسي في ليبيا، وحركة المهدي في السودان، وكذلك سارت على نهجها الحركات في مصر من جمال الدين الأفغاني إلى مصطفى كامل.

وفي المقابل كانت التكوينات المتأثرة بالفكر الغربي لا تعدو وقتها دوائر النخب السياسية من كبار رجالات المجتمع، ولكنها مع مرور الوقت بدأت تتوسع وتنمو وتتكاثر، حيث أصبح منهج المحتل هو التكوين على النمط الأوروبي من حيث فصل علوم الدين عن علوم الدنيا، ومع انتشار الفكر الأوروبي الفلسفي بين صفوة المثقفين بفعل الكتب والمجالات التي كانت تروج لهذه الأفكار، وتعارض بهذا أسس الفكر الإسلامي التقليدي، جرى كل ذلك في مصر في فترة الهيمنة الإنجليزية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وما زاد من شدة الصدمة هو انهيار الدولة العثمانية بصفة رسمية سنة 1924 لتحل محلها دولة تركيا الحديثة التي ألغت الخلافة الإسلامية واتخذت إجراءات بالغة الحدة لتصفية كل أثر للإسلام، بعدما كان نظاما للحياة وأساسا للشرعية السياسية، وبهذا أعلن وبشكل غير رسمي سقوط رمزية الحماية الدينية التي كانت الحركات الإسلامية في الوطن العربي عامة ومصر خاصة تستأنس بها.

ولقد بدأ المشروع الحضاري الإسلامي على يد الأفغاني، حركة تجديد وإحياء واجتهاد تستهدف تحرير العقل المسلم من أغلال الجمود والتقليد ليواجه ويتجاوز التخلف الموروث عن الحقبة المملوكية والعثمانية، وليتمكن من مواجهة التحدي الغربي الذي اقتحم حياتنا الفكرية وواقعنا الإسلامي، تتوالى الحركات الإسلامية في مصر وذلك مع بروز فكرة الجامعة

الإسلامية وظهور حركة الشبان المسلمين لتتوج بعد ذلك بظهور حركة الإخوان المسلمين على يد مؤسسها حسن البنا، والتي تعتبر من كبرى الحركات الإسلامية تأثيرا وانتشارا في مصر، رغم أن بدايتها تتصف بالطابع الدعوي الإصلاحي، إلا أن زعماءها أيقنوا أن ما يعانيه المجتمع المصري من انحلال خلقي وفساد اقتصادي، إنما نتاج النظام السياسي الفاسد المتمثل في الأحزاب السياسية والقصر وتدعمه في ذلك قوى الاحتلال الإنجليزي، وبذلك حاولوا التصدي له من خلال مشاركتهم في الحياة السياسية المصرية، وهذا ما أوقعهم في الكثير من الصراعات.

وانطلاقا من هذا التقديم الموجز تأتي دراستنا هذه الموسومة بـ: "النشاط السياسي لحركة الإخوان المسلمين في مصر 1928-1954.

-يندرج الإطار الزماني لموضوعنا بين عامي 1928-1954، حيث يشير التاريخ المعلمي الأول إلى تأسيس جماعة الإخوان المسلمين، بينما يشير التاريخ المعملي الثاني إلى حل الجماعة وحضرها.

-تتمحور إشكالية الدراسة حول حركة الإخوان المسلمين بمصر باعتبارها حركة إصلاحية ذات طابع ديني، حيث نبحث في تحول الحركة بين النشاط الإصلاحي الديني إلى ممارسة الحياة السياسية، وللتعمق أكثر في فهم هذا الإشكال الرئيسي:

- ماهي عوامل ظهور هاته الحركة؟ وكيف كانت نشأة مؤسسها وخاصة العوامل التي ساهمت في تكوين شخصيته؟
- كيف تفاعلت الحركة مع القوى السياسية النشطة والمتمثلة في القصر والأحزاب السياسية الكبرى والاحتلال الإنجليزي؟
- ما هي طبيعة التحالف مع حركة الضباط الأحرار لأسقاط الملكية؟ وكيف تحول هذا التحالف إلى صراع في الحقبة الناصرية؟

ومن بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، أن حركة الإخوان باعتبارها كبرى الحركات الإسلامية والتي تميزت بنشاطها السياسي لم تحظ بعديد الدراسات على غرار باقي الحركات.

الجدل القائم حول العلاقة بين الضباط الأحرار والإخوان المسلمين، وتوضيحه حقيقته.

وأثناء إنجازنا لهذه الدراسة ابتعنا المنهج الوصفي التحليلي.

حيث اتبعنا المنهج الوصفي في وصف حالة المجتمع المصري وأوضاعه خلال هاته الفترة، وكذلك في وصف شخصية المؤسس حسن البنا، أما التحليل فمن خلال تحليل الأحداث والوقائع السياسية من خلال آراء المؤرخين.

وبالنسبة لخطة البحث، فقد قسمنا دراستنا إلى مقدمة، ثلاث فصول وانتهاء بالخاتمة، تتبعها مجموعة من الملاحق وقائمة ببليوغرافية وفهارس.

الفصل الأول: جاء بعنوان: جماعة الإخوان المسلمين نشأتها وهيكلها التنظيمي، تطرقنا في المبحث الأول إلى عوامل ظهور الحركة المختلفة، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه إلى دراسة شخصية المؤسس من حيث المولد والنشأة والتعليم، كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى الهيكل التنظيمي للجماعة، أما المبحث الرابع فقد تناولنا فيه أهداف الدعوة عند الجماعة، وكان ختام الفصل بمحث خامس وضحنا فيه مبادئ الحركة بين الدين والسياسة.

الفصل الثاني: فجاء بعنوان: الإخوان المسلمين والقوى السياسية والحزبية، كانت بدايته بعنوان علاقة الإخوان المسلمين بالطبقة الحاكمة –أي القصر–أما المبحث الثاني والثالث فقد تطرقنا فيه إلى كبرى الأحزاب السياسية وهما الوفد والحزب الوطني، أما المبحث الرابع فقد جاء ليبين الصراع بين الإخوان المسلمين والمحتل، وتناولنا في المبحث الذي يليه

قضية الاغتيالات السياسية وتداعياتها، وفي الختام أشرنا إلى علاقة الإخوان المسلمين بالقضية الفلسطينية من الناحية السياسية في هذه الفترة.

الفصل الثالث: والذي حمل عنوان الإخوان المسلمين والضباط الأحرار، وتناولنا من خلاله جذور العلاقة قبل ثورة 1952 وما بعدها وصولا إلى حل الأحزاب السياسية من طرف جمال عبد الناصر وبداية الصراع الذي كان من بين تداعياته حادثة المنشية ومحاولة اغتيال الرئيس.

ولإثراء هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع، كان أهمها: كتاب المؤرخ الأمريكي ريتشارد ميتشل بعنوان الإخوان المسلمون الذي أفادنا باعتباره مصدرا عايش فترة الدراسة واحتوى على العديد من حيثياتها، كما اعتمدنا على المؤرخ محمود عبد الحليم في كتاب أحداث صنعت التاريخ بجزأيه، ومجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا وكتابه مذكرات الدعوة والداعية، بالإضافة إلى كتاب سليمان زكريا بيومي الذي تناول فيه النشاط السياسي للحركة في هذه الفترة.

ومن بين الصعوبات التي واجهتنا خلال إعداد هذه الدراسة عدم توفر الكتب نظرا لإغلاق المكتبات وصعوبة الحصول على الكتب الإلكترونية بسبب حقوق الملكية الفكرية.

الفصل الأول

جماعة الإخوان المسلمين نشأتها وهيكلها التنظيمي

المبحث الأول: عوامل ظهور حركة الإخوان المسلمين في مصر

المبحث الثاني: المؤسس مولده ونشأته

المبحث الثالث: الهيكل التنظيمي للجماعة

المبحث الرابع: أهداف الدعوة عند جماعة الإخوان المسلمين

المبحث الخامس: مبادئ الإخوان في الدين والسياسة

بعد تعرض البلاد العربية للغزو الغربي، وانكماش الدور الإسلامي الرمزي الذي تمثل في وجود خلافة إسلامية تحت راية الدولة العثمانية، وتزايد التيار القومي الذي ظهر في البلاد العربية عامة ومصر خاصة، صاحبه العديد من الحركات الإسلامية، وكانت حركة الإخوان المسلمين التي أسسها حسن البنا إحدى كبرى هذه الحركات.

ولقد حاولنا في هذا الفصل أن نبرز أهم العوامل التي أدت إلى ظهورها والتعرف على مؤسسها، ومعرفة هياكلها التنظيمية، والوقوف على أهم مبادئها في السياسة والدعوة بشكل عام.

المبحث الأول: عوامل ظهور حركة الإخوان المسلمين في مصر

إن التعرف على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها مصر قبل تأسيس حركة الإخوان المسلمين يعتبر أمرا هاما لفهم أسباب نجاح الحركة أو فشلها، كما يشكل عاملا أساسيا في فهم قرارات الحركة وتعاطيها مع القضايا التي واجهتها خلال فترة نشأتها، فالحركات والأحزاب السياسية هي كما الأفراد وليدة بيئتها المجتمعية تتأثر بها وتؤثر فيها وتساهم في بلورتها وتوجهاتها.

لقد أنتج الفتح الإسلامي لمصر ثقافة جديدة قائمة على نمو الاتجاه الإسلامي، والثقافة الإسلامية وتوجيهها لتصرف الأفراد والجماعات، واعتبارها المحرك الرئيسي لقراراتهم، حتى مجيء الحملة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر[1]، والتي زرعت بذور الفكر القومي في مصر الذي غدا منافسا للفكر الإسلامي، كما ساهمت الحملة الفرنسية ومن بعدها الاحتلال البريطاني لمصر في انفتاح مصر على النهضة الأوروبية الحديثة، منهيا بذلك عزلة مصر عن محيطها الدولي، مما أثر على البنى الاقتصادية والفكرية في مصر[2]، ويمكن حصر الأسباب فيما يلي:

1-الاستعمار البريطاني 1882-1922:

حيث أن أبرز ملامح الوضع السياسي في تلك الفترة تتميز بوجود الاستعمار البريطاني الذي أجج المشاعر الوطنية والقومية للمصريين، حيث عبر عنها أحمد عوف في كتابه "أحوال مصر" بقول: «أن الاستعماري البريطاني نجح دون قصد في توحيد المصريين مسلمين أو أقباط حول قضية واحدة وهي الجلاء والاستقلال، كما أن الاستعمار قد ساهم في إلهاب المشاعر الدينية للمواطنين».[3]

---

[1] – زكريا سليمان بيومي، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية 1928-1948، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1978، ص 07.

[2] – أمين جلال، وصف مصر في نهاية القرن العشرين، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص 07.

[3] – أحمد عوف، أحوا لمصر من عصر إلى عصر من الفراعنة إلى اليوم، د.ط، العربي للنشر والتوزيع، د.ت، ص 42.

كما أن الاحتلال الإنجليزي القائم على إبقاء مصر خاضعة بالكامل لسياسته وأداة لتحقيق مصالحه الاستعمارية وحماية خطوط ملاحته إلى الهند وتدمير كل مظاهر الحياة النيابية والتعددية في مصر، دون الاكتراث بأوضاع المصريين وحقوقهم، وأوضاعهم الاجتماعية المتردية، قد أيهم بشكل كبير في تشكيل الوعي الوطني والديني سواء كانت وطنية التوجه قومية الشعور أو إسلامية الأهداف والرؤى.[1]

2-الصراع بين دعاة الحداثة ودعاة التراث:

لقد اشتد الصراع الفكري، بينما يمكن تسميتهم المثقفون المصريون المتأثرون في الفكر الغربي وقيمهم وحضارته، الداعين لمحاكاتها والاستلهام منها من أمثال طه حسين، سلامة موسى، ومن بين المحافظين من رجال الدين الذين امتازوا في تلك الحقبة بافتقارهم لإحداث تغيير حقيقي وفاعل في المجتمع المصري، وفي الحياة السياسية والثقافية إلى اشتعال الصراع الفكري بين الفريقين[2]، انعكس هذا الصراع الفكري على منظري الفكرين المتصارعين حول شكل الحكم الذي يجب أن يسود في مصر، وبالأخص بعد إلغاء كمال أتاتورك الخلافة الإسلامية عام 1924، وظهور دعوة لتأسيس دولة مدنية، وهو الأمر الذي فهم من قبل علماء الأزهر أنه دعوة صريحة للعلمانية، وظهور بعض الكتاب الذين هاجموا الجامعة الإسلامية، واعتبروا أن الدين لم يعد الرابطة القادرة على جمع الناس في القرن العشرين[3]، حيث عبر عليها الكاتب عبد العاطي محمد أحمد بقوله: «إن اهتزاز القيم الروحية

[1] – محمود متولي، مصر والحياة النيابية والحزبية قبل سنة 1952 دراسة تاريخية وثائقية، د.ط، دار الثقافة والطباعة والنشر، القاهرة، 1980، ص 11.

[2] – مصطفى أحمد عبد الرحيم، تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة، د.ط، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972، ص ص 47-49.

[3] – محمد البهي، الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، ط3، مكتبة وهبة، القاهرة، 1961، ص 235.

بسبب تزايد الاتجاه العلماني في الفكر المصري الحديث قاد إلى ظهور حركة الإخوان المسلمين عام 1928».[1]

3-الظروف الاجتماعية:

لقد صاحب الاحتلال البريطاني التخلف العلمي ضياع الحقوق وفساد القيم والأخلاق، وموجات الإلحاد على إثر سقوط الخلافة العثمانية وإقصاء الدين الإسلامي من واقع الحياة المصرية، حيث أصبح الفكر الغربي مصدر توجيه لأبناء الأمة[2]، ومن الظواهر التي غلبت على المجتمع المصري نجد ظاهرة الطبقية التي قسمت المجتمع المصري إلى ثلاث طبقات، الطبقة الأولى تتكون من كبار ملاك الأراضي الذين سيطروا على الأراضي ووسائل الإنتاج، أما الطبقة الثانية فهي الطبقة المتوسطة وتشمل صغار التجار والحرفيين، وأخيرا الطبقة التي تمثل غالبية المجتمع المصري، أين يمكن أن نلتمس أثرها عند الإمام البنا بحكم أنه نشأ في بيئة ريفية، وكان قريب من معاناة هذه الطبقة، وتيقن أن بلاده مهددة بمجاعة قاتلة ومشاكل اقتصادية تنعكس على أوضاع المجتمع المصري.[3]

كما نجد ظاهرة التبشير التي تعتبر وسيلة من وسائل الاستعمار والتي كانت بدايتها في مصر على يد القصيص زويمر رئيس الإرساليات التبشيرية العربية، وكان نشاط هذه الحركة يعتمد على استغلال ضعف وفقر وجهل الناس، مستندين في ذلك على الإنجليز والحكام[4]، إن هذه التركيبة الاجتماعية وحالة الفقر التي عان منها معظم الفلاحين الذين كانوا أجراء لا يكادون يملكون قوة يومهم، قد مكن حسن البنا من تعبئة آلاف الفلاحين الذين

[1] – محمد أحمد عبد العاطي، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1995، ص 36.

[2] – حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، تح: أبي الحسن علي الحسني الندوي، د.ط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1966، ص 03.

[3] – جمعة أمين عبد العزيز، أوراق من تاريخ الإخوان المسلمين، ج1، ط5، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 2002، ص 19.

[4] – محمود عبد الحليم، الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ، ج1، ط5، دار الدعوة للنشر، القاهرة، 1994، ص 598.

يجدون في الدين الإسلامي وصفة سحرية في تحسين أوضاعهم المعيشية، أو عاملا يخرجهم من حالة الإحباط والشعور بالظلم الذي يمرون به، حتى لو كانت على شكل وعود بالفردوس في الحياة الأخرى، فليس من المستغرب أن مؤسسي الجماعة الأوائل هم من الفئات الأكثر فقرا في المجتمع (تاجر، حلاق، مكوجي، سائق، جناينى، عجلاتي).[1]

المبحث الثاني: المؤسس مولده ونشأته

ولد حسن عبد الرحمن الساعاتي الشهير بحسن البنا في قرية المحمودية[2] التابعة لمحافظة البحيرة بمصر يوم الأحد 25 شعبان 1324هـ الموافق لـ 14 أكتوبر 1906م[3]، كان أبوه الشيخ أحمد عبد الرحمن يشتغل بعلوم السنة، والفقه الإسلامي، كما كانت حرفته تجليد الكتب وإصلاح الساعات، لذا حرص على تعليم أبنائه الأربعة مسانيد الحديث الشريف ومذاهب الفقه الإسلامي، فنشأ حسن البنا في أسرة تحتضن وتعتز بالتراث الإسلامي[4]، تعلم حسن البنا منذ الصغر حرفة أبيه وهي إصلاح الساعات وتجليد الكتب، وذلك سيرا على نهج العلماء في العيش من الحرف، ليكون عمله مبذولا لوجه الله تعالى وخدمة للناس.

بعد انتهاء حسن البنا من مرحلة التعليم في الكتاتيب التحق بمدرسة الرشاد الابتدائية، وسنه حوالي ثماني أعوام، واستمر بها لمدة أربع سنوات، تتلمذ في مرحلته الأولى على يد

---

[1] – مصطفى هالة، الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعة العنف، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1985، ص 88.

[2] – المحمودية: تعتبر مدينة المحمودية لها تاريخها رغم حداثتها، حيث من أهم الموانئ النهرية التجارية، وكانت معبرا للمراكب التي تحمل البضائع من الصعيد والوجه البحري عبر القناة التي حفرها محمد علي، والتي كانت تعبرها المراكب الوافدة من ميناء الإسكندرية متجهة لنيل القاهرة تحمل البضائع المستوردة لمصر، ما جعلها همزة وصل بين صعيد مصر وباقي المدن، أنظر: مهدي محمد أحمد شويخات، مدينة الإسماعيلية، الموسوعة العربية العالمية، متاح على الموقع الإلكتروني: www.intage.net ، تاريخ الاطلاع: 2020/08/26، الساعة: 15.30 سا، ص 77.

[3] – جمعة أمين عبد العزيز، المرجع السابق، ص 143.

[4] – محمد عمارة، المشروع الحضاري في فكر الإمام الشهيد حسن البنا، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2006، ص 04.

الشيخ الأزهري محمد زهران الذي كان على قدر كبير من العلم والثقافة، وكان يصدر مجلة دينية لغوية أدبية، وهي مجلة السعادة.[1]

بعد إتمام المرحلة الابتدائية التحق حسن البنا بالمدرسة الإعدادية، وكانت هذه المرحلة بداية النشاط، فانضم إلى جماعة الأخلاق الأدبية التي كانت تهدف إلى إلزام أعضائها من التلاميذ بالتحلي بالأخلاق الحميدة، وذلك من خلال فرض غرامات مالية على التلاميذ المخالفين[2]، كما أسس مع مجموعة من زملائه جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكانت تهدف إلى فرض الالتزام بتعاليم الإسلام، وذلك من خلال توجيه خطابات تهديد للذين لا يلتزمون بتعاليم الدين الإسلامي.[3]

وبعد الانتهاء من المرحلة الإعدادية التحق بمدرسة المعلمين بدمنهور، حيث تأثر بالطريقة الحصافية فبايع شيخها عبد الوهاب الحصافي وذلك عام 1923، وكانت هذه الطريقة الصوفية من أقرب الطرق الملتزمة بتعاليم الدين الإسلامي، وبعيدة عن الخرافات والبدع[4]، وأثناء تنقله بين مدرسة المعلمين وقريته التي نشأ فيها لفت انتباه وجود الجماعات والإرساليات التنصيرية التي دخلت مصر في ركاب الاستعمار الإنجليزي، فقام رفقة زميله أحمد السكري بتأسيس جمعية الحصافية، والتي كانت فرعا من الجماعة الصوفية الكبيرة، غير أنها تميزت عنها بالعمل الجدي للحفاظ على تعاليم الدين الإسلامي، حيث أصبح حسن البنا سكرتيرا للجمعية وهو في الثالثة عشر من عمره[5]، وأثناء الدراسة في دار العلوم التي التحق بها عام 1924 عاصر حسن البنا مجموعة من الأحداث التي كانت عبارة عن صدمات تشجيعية، وفي نفس الوقت سببت له حزنا وألما، فسقوط الخلافة الإسلامية، وصدور مجموعة من الكتب التي تهاجم الإسلام كانت تشكل تحولا حزينا في مسار الرجل،

[1] – جمعة أمين عبد العزيز، المرجع السابق، ص 151.

[2] – محمد عمارة، المرجع السابق، ص 05.

[3] – رفعت السعيد حسن البنا، متى وكيف ولماذا؟، ط1، دار الطليعة الجديدة، سوريا، 1997، ص 57.

[4] – رفعت السعيد، المرجع نفسه، ص 58.

[5] – زكريا سليمان بيومي، المرجع السابق، ص 73.

وفي نفس الوقت زادت من تمسكه بالدين والحفاظ عليه والدفاع عنه، تخرج من كلية العلوم سنة 1927 وعمل مدرسا للتعليم الابتدائي بمدرسة الإسماعيلية.[1]

وفي الإسماعيلية رأى حسن البنا الاستغلال الأجنبي والتغريب الثقافي والاجتماعي يتحدى هوية الأمة وكرامتها، فسعى إلى نشر أفكاره وإلغاء الخطب والدروس التي لاقت قبولا كبيرا بين الناس[2]، وكان أول المستجيبين لخطبته ومواعظه ستة من الرجال وهم: (فؤاد إبراهيم، أحمد الحصري، حافظ إبراهيم، عبد الرحمن حسب الله، إسماعيل عزوز وزكي المغربي) فبايعوه وحملوه تبعة أمرهم، واتفقوا على تسمية أنفسهم الإخوان المسلمون.[3]

1-تأسيس الجماعة:

منذ البداية بدأ حسن البنا يسهم بدور فعال في حياة مجتمع الإسماعيلية، ومن خلال المسجد والمدرسة اختلط بالشخصيات الدينية والعلمية، وعلى الفور -وكما وعد في مقال تخرجه-لم يقتصر نشاطه على الفصول النهارية، بل امتد أيضا إلى تقديم الدروس الليلية وكان غالبية الذين يحضرون عنده الموظفين والتجار الصغار.[4]

في أحد الأيام زار الأستاذ حسن البنا في 08 مارس 1928 كل من حافظ عبد الحليم، أحمد الحصري وفؤاد إبراهيم، عبد الرحمن حسب الله، إسماعيل عز وزكي المغربي، وهي المجموعة التي تأثرت بالدروس والمحاضرات التي كان يلقيها، فطرحوا عليه فكرة مبايعته وأن يعملوا جماعة يجاهدون في سبيل الله، وهكذا غرست البذرة الأولى فهم إخوة في خدمة الإسلام[5]، وقد جاء تعريف الإخوان المسلمين في قانون النظام الأساسي أنها هيئة إسلامية جامعة تعمل لتحقيق الأغراض التي جاء من أجلها الإسلام الحنيف، وأهداف

[1] – رفعت السعيد، المرجع السابق، ص 74.

[2] – هالة مصطفى، المرجع السابق، ص 24.

[3] – علي السيد الوصيفي، الإخوان المسلمون بين الابتداع الديني والإفلاس السياسي، ط1، دار الشروق الإسلامية، مصر، 2010، ص 24.

[4] – ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون، تر: رضوان عبد السلام، مكتبة مدبولي القاهرة، 1977، ص 49.

[5] – حسن البنا، المصدر السابق، ص 68.

الإسلام وغاياته تشمل شؤون الحياة كلها كما يقول البنا «هي حقيقة صوفية نقية لإصلاح النفوس وتطهير الأرواح وجمعية خيرية نافعة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر».[1]

وقد قبل حسن البنا الذي تأثر بالموقف تأثرا عميقا بالمهمة الصعبة التي ألقيت على عاتقه، فأقسموا جميعا على أن يكونوا جندا لرسالة الإسلام، وتم اختيار الاسم باقتراح البنا، نحن إخوة في خدمة الإسلام إذا فنحن الإخوان المسلمون[2]، أما عن وسائل الإخوان المسلمين فقد جاء في رسائله أن مسائلهم العامة الاجتماع ونشر الدعوة حتى يفهمها الرأي العام ويناصرها عن عقيدة وإيمان، ثم استخلاص العناصر الطيبة لتكون من الدعائم الثابتة لفكرة الإصلاح، ثم النضال الدستوري حتى يرتفع بصوة الدعوة في الأندية الرسمية فتناصرها وتنحاز إليها القوة التنفيذية.[3]

المبحث الثالث: الهيكل التنظيمي للجماعة

إن الإطار الفكري للحركة يظهر بشكل جلي وواضح في بنيتها التنظيمية، بحيث ساهم في اندماج الفرد في الحركة إلى درجة يصعب فيها التمييز بين الفرد والحركة، فهي المنظم لتصرفاته الاجتماعية والأسرية والاقتصادية، ويتكون الهيكل العام للحركة من:

1-المرشد العام:

يتم انتخاب المرشد العام عن طريقة الهيئة التأسيسية، فهو الرئيس العام للحركة ورئيس كل مكاتب الإرشاد ومجالس الشورى، وله الحق في الحضور في جميع أقسام وتشكيلات الجماعة وتنظيماتها، ويكون متفرغ للعمل كمرشد عام.[4]

ويشترط في المرشد العام ما يلي:

- أن لا تقل مدة عضويته في الهيئة التأسيسية عن خمس سنوات قمرية.

---

[1] – علي عبد الرحيم، الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف، ط1، مركز المحروسة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 14.

[2] – ريتشارد ميتشل، المصدر السابق، ص 51.

[3] – حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، دار الشبان، القاهرة، د.ت، ص 154.

[4] – محمد أحمد عبد العاطي، المرجع السابق، ص 45.

- أن يكون عالما متصفا بالأخلاق والدراية بالشؤون العامة وبعد الانتخاب يؤدي المرشد اليمين التالية (أقسم بالله العظيم أن أكون حارسا أمينا لمبادئ الحركة ونظامها الأساسي وأن لا أجعل مهمتي سبيلا لمنفعة شخصية، وأن أتحرى في عملي مصلحة الجماعة وأن أتقبل كل اقتراح أو رأي من أي شخص بقبول حسن، وأن أعمل على تنفيذه متى كان حقا، وأشهد الله على ذلك).[1]

ثم تقوم الهيئة التأسيسية بمبايعة المرشد الجديد سواء بتقديم البيعة إلى رؤسائهم أو عند اللقاء بالمرشد، ونص البيعة كالآتي: «أعاهد الله العلي العظيم على التمسك بدعوة الإخوان المسلمين والقيام بشرائط عضويتها والثقة التامة بقيادتها والسمع والطاعة»، ويظل المرشد في منصبه مدى الحياة، وفي حالة وفاته أو عزله يقوم وكيله بعمله إلى أن تجتمع الهيئة التأسيسية لانتخاب مرشد جديد.[2]

2-مكتب الإرشاد:

يتكون من اثني عشرة عضوا ومهمته تنفيذ السياسة التي أقرتها الهيئة السياسية وحددت خطواتها العريضة، وإصدار قرارات في مختلف شؤون الدعوة، ويعتبر مجلس الإدارة ممثلها أمام الرأي وأمام الجهات الرسمية، ويشترط فيمن يترشح لعضوية المكتب أن تتوفر فيه الشروط التالية: أن يكون من بين أعضاء الهيئة التأسيسية لمدة لا تقل على ثلاث سنوات، ويكون مؤهلا من النواحي الخلقية والعلمية والعملية.[3]

وتلخص مهام المكتب فيما يلي:

- تحديد مواقف الحركة الفكرية والسياسية من مختلف القضايا المحلية والعالمية.
- الإشراف على سير الدعوة وتوجيهها.
- رسم الخطوط اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الشورى.

---

[1] – جمعة أمين عبد العزيز، ج2، المرجع السابق، ص 298.

[2] – محمد شوقي زكي، الإخوان المسلمون والمجتمع المصري، ط1، دار الأنصار، القاهرة، 1952، ص 120.

[3] – محمود عبد الحليم، ج2، المرجع السابق، ص 223.

- تكوين اللجان والأقسام المتخصصة في المجالات اللازمة واعتماد لوائحها ومحاسبتها.
- إعداد التقرير السنوي العام عن أعمال القيادة واختيار مراجع الحسابات من غير أعضائها.[1]

3-مجلس الشورى:

يعتبر مجلس الشورى هو السلطة التشريعية للحركة، وهو الإطار المتخصص بمناقشة السياسات العامة للإخوان، ويتكون من ثلاثين عضوا على الأقل، يمثلون التنظيمات الإخوانية المعتمدة في مختلف الأقطار ويتم تحديد عدد ممثلي كل قطر بقرار من مجلس الشورى[2]، ويشترط في عضوية مجلس الشورى ما يلي:

- أن لا يقل عمره عن ثلاثين سنة هجرية.
- أن يكون من الإخوان العاملين الذين مارسوا عضوية المكتب التنفيذي أو مجلس الشورى في أقطارهم.
- أن يكون قد مضى على انضمامه للدعوى خمس سنوات على الأقل.
- أن لا يكون قد صدرت بحقه عقوبة التوقيف خلال خمس سنوات الماضية.[3]

4-مهام مجلس الشورى:

1-إقرار الأهداف والسياسات العامة للجماعة مع تحديد موقفها من مختلف القضايا العامة.

2-مناقشة التقرير العام السنوي والتقرير المالي.

---

[1] – رائد محمد عبد الفتاح، أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة (الإخوان المسلمون في مصر نموذجا)، مذكرة ماجستير، التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012، ص 61.

[2] – جمعة أمين عبد العزيز، ج2، المرجع السابق، ص 264.

[3] – علي عبد الرحيم، المرجع السابق، ص 389.

3-انتخاب أعضاء المحكمة العليا التي تنظر في القضايا التي تحول إليها من طرف المرشد العام.

4-محاسبة أعضاء مكتب الإرشاد العام وقبول استقالاتهم.

5-تعديل اللائحة بناء على اقتراح يقدمه المرشد العام أو مكتب الإرشاد، حيث يجب إبلاغ الأعضاء بنص التعديل قبل شهر من النظر فيه، ويتم التعديل بموافقة الأغلبية.[1]

5-المكاتب الإدارية:

يعتبر كل إقليم إداري في الدولة مكتبا إداريا، ومعنى هذا أنه صار للإخوان المسلمين في كل عاصمة محافظة مكتب إداري، حيث يتكون المكتب الإداري من رئيس، ويختاره مكتب الإرشاد العام، ووكيل المكتب الإداري وسكرتيره وأمين الصندوق، ويكونون في الغالب قد اشتغلوا في إحدى المناصب في الشعبة الرئيسية.[2]

المبحث الرابع: أهداف الدعوة عند جماعة الإخوان المسلمين

رسم مؤسس الحركة جملة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

1-إعداد رجل مسلم في تفكيره وعقيدته، وفي خلقه وعاطفته، وفي عمله وتصرفه.

2-إعداد البيت المسلم في تفكيره وعقيدته وفي خلقه وعاطفته وفي عمله وتصرفه.

3-إعداد الشعب المسلم، وذلك بنشر الخير ومحاربة الرذائل.

4-تحرير الوطن بتخليصه من الاحتلال.[3]

5-إصلاح الحكومة حتى تكون إسلامية بحق.

6-أستاذية العالم بنشر دعوة الإسلام في ربوعه حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله، فهدف الجماعة الأولى بناء الفرد المسلم ثم يتطلب من كل فرد أن يبني أسرة

[1] – محمد شوقي زكي، المرجع السابق، ص 212.

[2] – محمود عبد الحليم، ج2، المرجع السابق، ص 221.

[3] – يوسف بوراس، الفكر السياسي عند مالك بن نبي، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 176.

مسلمة، وبتوافر الأسرة المسلمة تكون الجماعة قد سارت في هدفها الثالث، وهو بناء المجتمع المسلم، وبالتالي يقدر واجبه نحو الوطن ونحو البشرية.[1]

ومن أبرز أهداف جماعة الإخوان المسلمين كذلك توجيه قوى الأمة السياسية في وجهة وصف واحد، وإصلاح القانون الذي يتفق والتشريع الإسلامي في كل فروعه، والإكثار من فرق الشباب وإلهاب حماسهم على أسس الجهاد الإسلامي، وتقوية الروابط بين الأقطار الإسلامية والعربية[2]، وفضلا عن إصلاح قطاع التعليم والعمل على نشر ثقافة احترام الآداب العامة، ووضع إرشادات معززة لحماية القانون في ذلك الشأن، وتجديد العقوبات على الجرائم الأدبية، وتشجيع المشروعات الاقتصادية، وتشغيل العاطلين من المواطنين فيها[3]، وهناك من يرى أن تكوين الإخوان لم يتأثر بالأهداف السياسية المرتبطة بالمسائل الوطنية، سببها الدستور والاستقلال أو معارضة النظام السياسي القائم، بل تأثر بالأهداف الدينية المعارضة لتيار التغريب[4]، وقد أكدت الجماعة على لسان مؤسسها بأنه ليس من منهجهم استخدام مفاهيم العنف والثورة، وأن تصاعد أحداث العنف والاغتيالات، يعتبر من باب الشر يجب أن يغلق بكل شدة، ولكنه في كل الحالات كان دائما التأكيد على مواجهة الاحتلال الأجنبي وتحرير البلاد بالكفاح المسلح والجهاد.[5]

وتهدف الجماعة كذلك إلى الوقوف في وجه الموجة الطاغية وحضارة المتع والشهوات التي جرفت الشعوب الإسلامية، حيث يقول حسن البنا: «سنلاحقها في أرضها، وسنغزوها في عقر دارها حتى يهتف العالم كله باسم النبي ﷺ وتوقن الدنيا بتعاليم القرآن وينتشر ظل

[1] – حسن بن محسن بن علي جابر، الطريق إلى الإخوان المسلمين، شهادة ماجستير، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1987، ص 355.

[2] – بشار حسن يوسف، وجيه علي، مفهوم العنف عند الحركات الإسلامية، مجلة أبحاث التربية الأساسية، مج11، ع 1، جامعة الموصل، الموصل، 2011، ص 553.

[3] – حسن البنا، المصدر السابق، ص 89.

[4] – بشار حسن يوسف، الحركات الإسلامية المعاصرة في المشرق العربي 1945–1991، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الموصل، الموصل، 2005، ص 100.

[5] – جمعة أمين عبد العزيز، ج1، المرجع السابق، ص 138.

الإسلام الوارث على سطح الأرض»، مصداقا لقوله تعالى: ﴿ فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾.[1]

مما تقدم تبين أن جماعة الإخوان المسلمون لها تاريخ طويل من النشاط والعمل السياسي ونشر الدعوة الإسلامية وتعاليمها، والسعي إلى إقامة حكومة إسلامية وخلافة إسلامية، والقضاء على مظاهر التخلف والعادات والتقاليد البالية في المجتمع المصري من خلال تطبيق شرع الله وفق فهمها الخاص.[2]

المبحث الخامس: مبادئ الإخوان في الدين والسياسة

تعرف السلطة بالقدرة على فرض إرادة ما على إرادة أخرى، والعمل على إرادة الدولة بكل جوانبها الاجتماعية والسياسية والقانونية[3]، والسلطة ضرورة وطبيعة اجتماعية، وهي إن لم تكن جزءا من الإسلام فهي وظيفة أساسية لقيامه، وعرّفها العلماء بأنها وظيفة اجتماعية لحراسة الدين والدنيا، والقائمون عليها موظفون عند الأمة وهي بهذا الاعتبار لا تختلف عن الديمقراطية المعاصرة إلا من حيث سيادة الشريعة الإسلامية التي تشمل المشروعية العليا للقائم على الحكم[4]، فالمفاهيم السياسية الإسلامية ينبغي إعادة النظر فيها حتى لا يتم تحويل الإسلام إلى دين تتحول فيه متغيرات الواقع البشري إلى قضايا شرعية، والبديل الذي نتصوره في علاقة الدين بالسياسة هو أن يتحول الدين إلى معين على القيم الروحية والفكرية، حيث يتم اصطحاب هذه القيم في الممارسة السياسية، اصطحابا تلقائيا وعفويا، ومثال ذلك قول

[1] – سورة الروم، الآية 04.

[2] – بشار حسن يوسف، وجيه علي، المرجع السابق، ص 553.

[3] – رضوان السيد، الأمة والجماعة والسلطة –دراسة في الفكر السياسي العربي الإسلامي–، ط2، دار الفكر، بيروت، 1987، ص 13.

[4] – راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية تر: غرايبية إبراهيم، مركز دراسات الأمة، عمان، 2002، ص 30.

زعيم الحركة حسن البنا «من ظن أن الدين أو بعبارة أدق الإسلام لا يعرف السياسة أو أن السياسة ليست من مباحثه فقد ظلم نفسه وظلم علمه بهذا الإسلام».[1]

فمن خلال أهداف الحركة ومسارها نستشف أن مبادئ السياسة لديهم تعتمد على القرآن والسنة كمنطلقات شرعية لهذه السياسة، ترسم لها مبادئها ووسائلها وتحدد لها أهدافها، وطرق تنفيذها، كما يكون من أقدس هذه الوسائل هو الجهاد أو القتال ضد الكفرة والاستعمار، وهو ما جسدوه في مشاركتهم بكتائب خاصة في حرب فلسطين 1948.[2]

ولهذا كان الأستاذ حسن البنا من أشد الثائرين على النص الذي يتصدر دائما قوانين الجمعيات الإسلامية، وهو أن الجمعية لا تتعرض للشؤون السياسية، وكان يقول: «إن الإسلام عقيدة وعبادة، ووطن وجنسية، وسياسة قوية، وثقافة وقانون، وإن كل مسلم مطالب بحكم إسلامه أن يعتني بشؤون أمته، ومن لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم»، ويذكر البنا بأن المسلم لن يتم إسلامه إلا إذا كان سياسيا بعيد النظر في شؤون أمته، ومهتما بها غيورا عليها، وأن على كل جمعية إسلامية أن تضع في رأس برنامجها الاهتمام بشؤون أمتها السياسية وإلا كانت هي نفسها تحتاج إلى أن تفهم الإسلام.[3]

ولعل أبلغ دليل على أن الإسلام دين وسياسة، أن طريقته في اختيار الولاة وفي شغل المناصب العامة هي طريقة ممعنة في الواقعية، وجعل أساس الاختيار هو الكفاءة وحدها والمقدرة على تحمل التبعية والقيام بمهام المنصب دون اعتبار آخر[4]، فأسلافنا رضوان الله عليهم ما فهموا الإسلام معنى غير هذا فيه كانوا يحكمون، وله كانوا يجاهدون وعلى قواعده كانوا يتعاملون، وفي حدوده كانوا يسيرون في كل شأن من شؤون الحياة الدنيا العملية قبل

[1] – يوسف بوراس، المرجع السابق، ص 177.

[2] – يوسف بوراس، المرجع السابق، ص 177.

[3] – حسن البنا، المصدر السابق، ص 159.

[4] – محمد شوقي زكي، المرجع السابق، ص 61.

شؤون الآخرة الروحية، ورحم الله الخليفة الأول، إذ يقول: «لو ضاع مني عقال بعير لوجدته في كتاب الله».[1]

لكن هناك من يتهم حركة الإخوان المسلمين بأنها بدأت بأهداف دينية أخلاقية تخفي وراءها أهداف سياسية، واستمر نشاط الإخوان في هذا الإطار من الأهداف الدينية الأخلاقية حوالي عشر سنوات، حتى أن المؤتمرات الثلاثة الأولى سنوات (1933، 1934، 1935) لم تتعرض لا للقضية الوطنية ولا لتحديد موقف من الاستعمار إلى غاية ما قبل الحرب العالمية الثانية[2]، فلما زاد أنصارهم وقويت شوكتهم عزّاهم ذلك بالولوج إلى ميدان السياسة، واستدلوا على ذلك ببعض الشبهات منها ما جاء في القانون الأساسي للإخوان المسلمين «إن هذه الجمعية لا تتعرض للسياسة ولا للخلافات الحزبية أو الدينية ولا صلة لها بفريق معين، فهي للإسلام والمسلمين في كل زمان ومكان»، وهي المادة الثالثة في قانون شعبة شبراخيت.[3]

أضف إلى ذلك ما قام به الإمام الشهيد من تغليف دعوته في بدايتها ببعض المظاهر الصوفية، حتى لا يلفت نظر الإنجليز والأجانب إلى تلك الدعوة فيقوم بوأدها في مهدها، لا سيما أن الدعوة نشأت كما تعرف بمدينة الإسماعيلية التي كانت تخضع للأجانب خضوعا كاملا في كل مظاهر الحياة.[4]

والحقيقة أن دعوة الإخوان منذ بدأت لم تفرق بين الدين والسياسة، وهي كما قلنا دعت منذ البداية إلى الإسلام بمفهومه الشامل، مع التركيز على جوانب الإصلاح الاجتماعي

[1] – حسن البنا، المصدر السابق، ص 159.

[2] – يوسف السيد، الإخوان المسلمون وجذور التطرف الديني والإرهاب في مصر، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999، ص 149.

[3] – حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، المصدر السابق، ص 157.

[4] – حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد، المصدر السابق، ص 297.

وتأخير دخول المعترك السياسي طبقا لخطة مرسومة ومقررة، وليس لغياب البعد السياسي عن دعوة الإخوان المسلمين.[1]

ونخلص مما سبق ذكره على لسان الإمام حسن البنا قوله: «بعد هذا التحديد العام لمعنى الإسلام الشامل ولمعنى السياسة المجردة عن الحزبية، أستطيع أن أجهر بصراحة بأن المسلم لن يتم إسلامه إلا إذا كان سياسيا، بعيد النظر في شؤون أمته، مهتما بها غيورا عليها، وأستطيع كذلك أن أقول أن هذا التحديد والتجريد أمر لا يقهره الإسلام، وأن على كل جمعية إسلامية أن تضع في رأس برنامجها الاهتمام بشؤون أمتها السياسية وإلا كانت تحتاج هي نفسها إلى أن تفهم معنى الإسلام».[2]

[1] – جمعة أمين عبد العزيز، ج1، المرجع السابق، ص 28.

[2] – حسن البنا، المصدر السابق، ص 159.

ومن كل ما تقدم ذكره في هذا الفصل فإننا نستنتج أن حركة الإخوان المسلمين ومن خلال مرجعية تأسيسها وهيكلها التنظيمي المبني على خلفية دينية حاولت تنظيم المجتمع من خلال هذا النسق الديني، واعتماد منهج الدعوة لإصلاح المجتمع بقيادة المرشد العام، والذي يبنى بدوره على مبدأ الشورى وكأنما بذلك كانت تمهد لنظام سياسي بخلفية إسلامية، وهذا ما ظهر جليا في المرحلة الثانية من نشاطها واندماجها كقوة سياسية، بعد أن نأت بنفسها عن ذلك خلال العشر سنوات الأولى من تأسيسها.

الفصل الثاني

الإخوان المسلمون والقوى السياسية والحزبية

المبحث الأول: علاقة الإخوان المسلمين بالطبقة الحاكمة-القصر-

المبحث الثاني: الإخوان المسلمين والحزب الوطني

المبحث الثالث: الصراع بين الإخوان وحزب الوفد

المبحث الرابع: الصراع بين الإخوان المسلمين والإنجليز

المبحث الخامس: الاغتيالات السياسية وتداعياتها

المبحث السادس: جماعة الإخوان المسلمين والقضية الفلسطينية

بالرغم من حركة الإخوان كانت دعوية إصلاحية خلال العشر سنوات الأولى من ظهورها، إلا أن كلمة المرشد العام سنة 1938 كانت بمثابة الإعلان عن ممارسة السياسة، حيث قال: «إذا كان الإسلام هو السياسة فنحن نمارس السياسة»، ومن هنا حاولنا الوقوف على النشاط السياسي للحركة وعلاقتها بالقوى السياسية المختلفة متمثلة في القصر والإنجليز والأحزاب السياسية على اختلافها.

المبحث الأول: علاقة الإخوان المسلمين بالطبقة الحاكمة-القصر-

لم تكن العلاقة بين الإخوان المسلمين والقصر واضحة في عهد الملك فؤاد، حيث كانت الحركة في بدايتها إلا أنها نادت بها للملك فاروق في محاولة لاستغلال ميله للدين، وعن بداية هذه العلاقة ما يذكره حسن البنا خلال فترة وجود الجماعة بالإسماعيلية، ووصول وشاية من البعض للسلطات، حيث تم اتهامه بالسب في الذات الملكية، وثبت من التحقيق بطلان التهمة وأن البنا كان يملي على طلبته خطابات يثني فيها على الملك ويعدد مآثره[1]، كما أنه دفع العمال يوم مرور الملك بالإسماعيلية إلى تحيته، وقال: «لازم تذهبوا إلى الأرصفة وتحيوا الملك حتى يفهم الأجانب في هذا البلد أننا نحترم ملكنا ونحبه فيزداد احترامنا عنده»[2]، وكان ذلك دافعا لأحد رجال الملك أن يكتب تقرير بهذه المناسبة يقترح فيه تشجيع الحكومة للجماعة وتعميم فروعها في البلاد لأن في ذلك خدمة للأمن والإصلاح.[3]

ومن بين الرسائل التي أرسلتها الجماعة للملك فؤاد سنة 1933 خطاب طلبوا من الملك وضع حد أمام زيادة نشاط المبشرين، واختتمت خطابها بكلمة "لا زلتم للإسلام ذخرا وللمسلمين حصنا"، وعندما مات الملك فؤاد رثته صحيفة الإخوان بمقال كان الغرض منه هو جلب عطف ولي عهده الجديد الملك فاروق، كما نشرت الصحيفة عدة مقالات تدور حول هذا الغرض، تصف فيها الملك فاروق بسمو النفس وعلو الهمة والمربي والأستاذ والمثل الأعلى.[4]

كما أنه في 29 جويلية 1937 بلغ فاروق سن الثامنة عشر عاما، وأصبح ملكا رسميا على البلاد، عقد الإخوان مؤتمرهم الرابع للاحتفال بهذه الذكرى، وقد حشدوا عشرين ألف أو يزيد تشاركهم جماعة الشبان المسلمين، وهتفوا هتافات إسلامية لمبايعة الملك، ويبدو

---

[1] – زكريا سليمان بيومي، المرجع السابق، ص 318.

[2] – لطيفة محمد سالم، فاروق وسقوط الملكية في مصر، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، ص 696.

[3] – عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1981، ص

[4] – لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص 699.

أن هذا الأمر لقي استحسان عند الملك فاروق، ومن الواضح أن المقربين من الملك قد أقنعوه بالاعتماد على الجماعات المعادية للوفد[1]، وكان هذا هو السبب الذي دفع زعيم الوفد مصطفى النحاس إلى النزول إلى الشارع مع مظاهرات وفدية تهتف "الشعب مع النحاس" بحجة أن الملك قام بإقحام الدين في السياسة، وأن قبول الملك البيعة من الجماعة يعني أنه يتلقى سلطته من غير البرلمان، فرد عليه الإخوان بمظاهرات تهتف "الله مع الملك"، فكانت هذه الحادثة بداية التوتر والعداء بين حزب الوفد وحركة الإخوان.[2]

أما عن المحيطين بالملك، فكانوا يعملون على استقطاب القوة المضادة للوفد، وذلك بغية استعمالها في ميدان الدعوة للفكرة العربية التي تتناغم مع فكر الجماعة، وقد استغل البنا هذا الميول وسار في طريق تقوية جماعته، ونشرت جريدة الإخوان في هاته الفترة عدة مقالات لكتاب تابعين لديوان الملك[3]، ولما تولى علي ماهر رئاسة الوزراء، فقد نعم الإخوان بعديد الامتيازات والتوسع، مما دفعهم أن يعرضوا عليه إشراكهم في الجيش والشؤون الاجتماعية، وهو المنصب الذي استحدثه علي ماهر في وزارته، كما أثار ما نشرته جريدة النذير في عددها الأول مقالا تثني فيه على الملك حفيظة الأحزاب السياسية، وعلى رأسها الوفد، حيث اعتبروا هذا الموقف دفاعا عن الملك لاعتدائه على الدستور، وذلك من خلال التعديل الذي قام به في الوزارة، وكذلك ما أعلنه في الإذاعة بمناسبة عيد الهجرة عن توليه زمام الأمور[4]، حيث أصدر الوفد مقالا في جريدة الدستور جاء فيه أن الاعتداء على الدستور والديمقراطية هي عمالة من جانب جماعة دينية للمحور والقصر وأن ذلك هدم للإسلام.[5]

---

[1] – حسن البنا، المصدر السابق، ص 259.

[2] – زكريا سليمان بيومي، المرجع السابق، ص 339.

[3] – زهير ماردیني، اللدودان الوفد والإخوان، ط1، دار اقرأ، بيروت، 1985، ص58.

[4] – لطيفة محمد سالم، المرجع السابق، ص 713.

[5] – جمعة أمين عبد العزيز، ج1، المرجع السابق، ص 553.

وقد استمرت علاقة الإخوان بالقصر على ما هي عليا، وبعد أن عادت مجلة الإخوان المسلمين نشرت في عددها في أغسطس 1942 صورة الملك على غلاف عددها الأول، ونشرت في عددها الثاني نبأ زيارة وفد من الجماعة إلى الملك كان على رأسه المرشد العام حسن البنا[1]، ومن علاقة الإخوان بالملك ما صرح به حسن البنا في رسالته نحو النور، حيث يقول: «والآن قد وضع النضال السياسي أوزاره إلى حين، وأصبحتم تستقبلون بالأمة عهدا جديدا، فإنكم سترون أمامكم طريقين كلا منهما يهيب بكم أن توجه الأمة وجهته الأول، فطريق الإسلام وأصوله، أما الثاني فطريق الغرب ومظاهره، إن الطريق الأول هو طريقنا الوحيد الذي يوجه الأمة إلى الحاضر والمستقبل».[2]

لكن العلاقة توترت لما رأى الملك وحاشيته أن الإخوان قد كسبوا شعبية كبيرة في أواسط المجتمع المصري، وقد بلغ التوتر ذروته خلال حرب فلسطين وما ظهر خلالها، أن للإخوان قوة عسكرية يخشى منها، لذلك أيد سياسة النقراشي الرامية إلى حلهم، كما أعرب عن ارتياحه لاغتيال حسن البنا.[3]

المبحث الثاني: الإخوان المسلمين والحزب الوطني

يعتبر الحزب الوطني المقصود بالدراسة هو الحزب الذي أسسه مصطفى كامل، فهو رابع حزب سمي بهذا الاسم وسادس حزب ظهر في مصر حسب الترتيب الرسمي لظهور الأحزاب، وترجع نشأته الفعلية لسنة 1892، وإن لم يكن تنظيم سياسي واضح على غرار ما عرف من الأحزاب في أوروبا أو مصر بعد ذلك[4]، كان من نتيجة حرية الكتابة التي صاحبت نشأة النظام الديمقراطي في أعقاب دستور 1923 أن صدرت عديد المؤلفات التي

[1] – زكريا بيومي، المرجع السابق، ص 412.

[2] – حسن البنا، المصدر السابق، ص 92.

[3] – طارق البشرى، الحركة السياسية في مصر، ط1، دار الشروق، القاهرة، د.ت، ص 545.

[4] – زكريا سليمان بيومي، الحزب الوطني ودوره في السياسة المصرية، الفاروقية لتوكيلات الطباعة والنشر، مصر، 1981، ص 21.

اعتبرها أتباع التيار الإسلامي هجوم على التقاليد والحضارة الإسلامية، هذا ما خلق نوع من التناغم بين الحزب الوطني وحركة الإخوان لاشتراكهما في نفس المميزات التي تجمعهم.[1]

وقد تميزت علاقة الإخوان بالحزب الوطني عن بقية الأحزاب السياسية على الرغم من أنه أحد الأحزاب البرلمانية سواء لاشتراك أعضائه في المجالس النيابية أو في الحكومات التي ظلوا يرفضون الاشتراك فيها لمدة طويلة، ويمكن تلخيص نقاط التوافق بينهما كالآتي:

1-إن كلا التنظيمين قد رفضا أسلوب المفاوضات واعتبراه سبيلا مضيعا للجهود ولا يحقق الكسب إلا للجانب القوي وهو الاحتلال، وبالتالي قد اشتركا في معاداة الوفد.

2-أن دعوة الإخوان المسلمين لفكرة الجامعة الإسلامية، بالتالي معارضة فكرة الخلافة العربية والقومية المصرية تعتبر امتدادا لدعوة الحزب الوطني لها، وكذلك الدعوة إلى الحفاظ على تعاليم الدين الإسلامي والتقاليد المتوارثة، كما اشترك في مواجهة الإلحاد والإباحية والدعوة لسفور المرأة.

3-أن كلا الحزبين قد سلكا أسلوب النضال السري دون بقية التنظيمات السياسية في مصر.[2]

وقد حدث تقارب بين الحزب والإخوان منذ انتقال مركز الإخوان إلى القاهرة سنة 1933، وازداد ذلك التقارب قبيل الحرب العالمية الثانية، حيث أيد كلاهما دول المحور المعادية للاحتلال البريطاني، كما اشتركا في بعض الأعمال أثناء الحرب مثل تأييدهما للشروع في عمل عسكري ضد القوات البريطانية العائدة من العلمين، وكذا الهجوم على الوفد والتنظيمات الماركسية[3]، وقد كانت خطب حسن البنا تحمل الكثير من العبارات التي تدل على تلاقي في فكر وأسلوب الاتجاهين، وعلى إثر ظهور التنظيم الشبابي للحزب الوطني

[1] – طارق البشرى، المرجع السابق، ص 119.

[2] – زكريا سليمان بيومي، الإخوان المسلمون والجمعات الإسلامية، المرجع السابق، ص 215.

[3] – طارق البشرى، المرجع السابق، ص 227.

برئاسة فتحي رضوان، ازداد التقارب بين الإخوان والتنظيم الجديد، وفي أعقاب الحرب شكل الحزب الوطني مع الإخوان المسلمين جبهة معارضة ضد التحالف الذي ضم الوفد والمنظمات اليسارية، ودعا الطرفان إلى تدويل القضية المصرية وإعلان الجهاد المسلح.[1]

كما أعلن الحزب احتجاجه على قرار حل جماعة الإخوان المسلمين من طرف النقراشي، وأصدرت لجنة الشباب منشورا سريا بهذا الاحتجاج وبالتوقيع من رئيسها بعد أن رفضت الصحف نشره[2]، ومن ناحية أخرى فقد اتخذ حسن البنا من مكتب اللجنة العليا لشباب الحزب مركزا يستقبل فيه أنصاره بعد إغلاق مركز الإخوان نتيجة قرار الحل، بل أن مباحثات دارت بين البنا ورئيس حزب الوفد إلى اتفاق لاتحاد تنظيميهما يتولى بموجبه رئيس الحزب الوطني إدارة النشاط السياسي، ويتولى قادة الإخوان الدعوة الدينية.[3]

وبعد اغتيال البنا حدث خلاف في أسلوب العمل بين الحزب والجماعة، ولكن على الرغم من ذلك كان الحزب الوطني أول الأصوات التي نادت بعودة الإخوان المسلمين، وذلك لمواصلة النضال في سبيل قضية البلاد، وقد كانت الصلة بين الإخوان ولجنة شباب الحزب الوطني دافعا للملك فاروق باتهامهم بتشكيل تنظيم سياسي سري يتآمر على عرشه.[4]

المبحث الثالث: الصراع بين الإخوان وحزب الوفد

بدأ كحركة سياسية تضم مختلف طبقات المجتمع بهدف العمل الوطني لتحقيق طموحات الأمة، وكان تأليف الوفد المصري في نوفمبر 1918 للمطالبة بالاستقلال التام بداية لتكوين حزب الوفد، وقد اكتمل التشكيل للحزب في عام 1919[5]، وقد كان حزب

[1] – زكريا سليمان بيومي، الحزب الوطني ودوره في السياسة المصرية، المرجع السابق، ص 182.

[2] – محمود عبد الحليم، ج2، المصدر السابق، ص 68.

[3] – محمد محسن، من قتل حسن البنا؟، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1987، ص 05.

[4] – حمادة محمود إسماعيل، أحزاب الحركة الوطنية في مصر، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1990، ص 387.

[5] – شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ مصر المعاصر، د.ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 29.

الجماهير وقائدها في كفاحها من أجل الحرية والجلاء وتحدد جهاده الديمقراطي في إطار دستور 1923.[1]

وقد كانت معاهدة 1936 بمثابة ترويض الإنجليز للوفد، فتعبت قيادته وهدأت ووقعت المعاهدة التي تعترف بشرعية الوجود البريطاني في منطقة القناة والمناطق الأخرى، وكان هذا أول استسلام خضع له الوفد بالنسبة للقضية الوطنية، حيث تسلل إليه عناصر من كبار ملاك الأراضي[2]، وبدا هدف قيادة الوفد ينحرف عن تحقيق مطالبه الوطنية إلى مجرد الوصول إلى الحكم، وبدأت ثقة الجماهير تضعف وعلاقته بالإنجليز تزداد، وأثناء حكومة 1942 تخاذل الوفد عن إثارة المسألة الوطنية في ظروف يمكنه أن ينتزع من البريطانيين الكثير بسبب الحرب وأهمية المساعدة المصرية لهم في الصحراء خلال الحرب العالمية الثانية.[3]

فحزب الوفد من الأحزاب البرلمانية التي طبقت النظام الديمقراطي الليبيرالي، وهو النظام الذي عارضته كافة الجماعات الإسلامية والقوة الدينية وعلى رأسهم الإخوان، وحملت النظام ومطبقيه مسؤولية الفساد العام الذي حلّ بالمجتمع المصري منذ 1919 وما بعدها[4]، وقد اعتبر الإخوان المسلمين أن الوفد قد أيد القومية المصرية دون القومية العربية الإسلامية، فهم يؤمنون بالنظام حزب الواحد، وأن مطالب الإصلاح هو إلغاء الأحزاب لتوحيد الجهود.[5]

وقد ظهر الصراع بين النحاس باشا والإخوان بعد تصريح له بوكالة الأناضول أبدى إعجابه فيها بكمال أتاتورك وطالبته الجماعة بإصدار تصريح آخر يعدل فيه عن هذا الإعجاب، كما أبدت الجماعة رفضا قاطعا لمعاهدة 1936، واعتبرت أن الوفد بهذه

[1] – طارق البشري، المرجع السابق، ص 99.

[2] – زكي عبد القادر، محنة الدستور، ط1، روزاليوسف، القاهرة، 2016، ص 153.

[3] – طارق البشرى، المرجع السابق، ص 100.

[4] – حمادة محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص ص 252–253.

[5] – زكريا سليمان بيومي، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية، المرجع السابق، ص 367.

المعاهدة خدع المصريين، وأن مصر لم تستقل حقيقة، كما اعترض قادة الإخوان على رفض الوفد لتطبيق الشريعة الإسلامية لأنها لا ترضي الأجانب.[1]

وتعتبر القضية التي فجرها الوفد من خلال جريدة الوفد المصري من أهم ملامح الخلاف بين الوفد والجماعة، بأن الدين لا حق له بالدخول في السياسة، ردت عليه جريدة الإخوان النذير وصفت زعماء الوفد بأقذع الأوصاف التي يصورها بيت من الشعر جاء في مقال رئيس تحرير الجريدة:

قوم إذا صفع النعال وجوههم شكت النعال لأي ذنب تصفع.[2]

ومن هنا أحس زعمائه أن الإخوان محل اجتذاب للشباب وفي طريقه لتأسيس قوة سياسية، رغم أن زعماء الوفد كانوا على علاقة طيبة بالإخوان، باعتبارهم جمعية دينية لم تحشر نفسها في السياسة ودهاليزها، فلم يحاول الإخوان الدخول في صراع مع أي جبهة في هذا الوقت[3]، فقد كان الوفد صاحب الأغلبية الجماهيرية وأحس أن الإخوان امتد نفوذهم وانتشرت تشكيلات الجماعة وشعبها، وأصبح الكثير من شباب الوفد يتسللون إلى صفوف الإخوان[4]، وقد كانت أول مقابلة صريحة بين حسن البنا ومصطفى النحاس[5] الذي قابله، وذلك عقب ترشح حسن البنا في محافظة الإسماعيلية، وطلبوا منه العدول عن هذا الترشح، وأن المضي في الانتخابات لا يفيد الإخوان ويضر البلد، لأن الإنجليز لا يريدون أن يدخل البنا في مجلس النواب[6]، تراجع حسن البنا عن الترشح ولكن الوفد ظل على موقفه من

[1] – طارق البشرى، المرجع السابق، ص 577.

[2] – زكريا سليمان بيومي، المرجع السابق، ص 365.

[3] – زهير ماردیني، المرجع السابق، ص 167.

[4] – طارق البشرى، المرجع السابق، ص 588.

[5] – زهير ماردیني، المرجع السابق، ص 170.

[6] – محمد محسن، المرجع السابق، ص 365.

الإخوان لأنها الهيئة الوحيدة التي يستجيب لها المواطنين، ولم يكن الأحرار الدستوريين أو السعديين أو غيرهم من أحزاب الأقلية لهم أثرا فلي نفوس الشعب.[1]

وحاول الوفد بمختلف الوسائل أن يشكك في دعوة الإخوان واتهامهم بأنهم يسعون إلى الحكم، ولما عجز أن يحتوي الحركة عمل على اعتقال عناصر منهم، وأغلق المركز العام في نهاية 1942، فقد كان الوفد يتصور الإخوان جماعة دينية بالمعنى المبتور للدين، وأن على رأسها شاب طموح يريد أن يستغل هذه الجماعة حتى يصل إلى كرسي البرلمان، والإخوان يتصورون أن الوفد ثروة شعبية ضخمة اختلسها مؤسسه سعد زغلول وورثها من بعد مصطفى النحاس، وكان ذلك في غفلة من صاحب هذه الثروة الأصل وهو الدعوة الإسلامية.[2]

المبحث الرابع: الصراع بين الإخوان المسلمين والإنجليز

منذ انتقلت دعوة الإخوان المسلمين إلى القاهرة وأحس الإنجليز بخطرها تكررت محاولة الإنجليز عن طريق صنائعهم من حكام مصر متوارية ومتصلة لا تنقطع ولا تهدأ لتعيق الدعوة وبث العقبات في طريقها[3]، وفي أعقاب توقيع معاهدة 1936 التي اعتبرت فيها الأحزاب الموقعة على المعاهدة أن الإنجليز حلفاء وأصدقاء، دعت الجماعة إلى وجوب تصحيح ذلك المفهوم لدى جماهير المصريين، واعتبارهم أعداء ومحتلين، وأن لا سبيل لإخراجهم إلا بالسلاح.[4]

ولما بدأت بوادر الحرب العالمية الثانية تلوح في الأفق أصدرت مجلة النذير التابعة للإخوان مقالا جاء فيه: «فاليوم لا صداقة مع الإنجليز ولا إخوة أيها الزعماء، فما يكون

[1] – محمد محسن، المرجع نفسه، ص 364.

[2] – محمود عبد الحليم، ج1، المصدر السابق، ص 475.

[3] – محمود عبد الحليم، المصدر نفسه، ص 435.

[4] – زكريا سليمان بيومي، المرجع السابق، ص 277.

موقفكم إذات وقعت الحرب المنتظرة أتمدون لهم يد المساعدة وتقدمون الرجال والأموال، أو تمنعون عنهم المساعدة لأن جهادهم اليوم فريضة على كل مسلم».[1]

ولقد جاء في نفس المجلة «أن هذه المعاهدة تحتاج إلى تعديل، فهذه المساعدة لا يقدم عليها مسلم بعد فتوى علماء العراق بالجهاد المقدس ضد إنجلترا الفاجرة، وإلا كان حربا على دينه، عدو الله ومن ذا الذي يرضى لنفسه الخزي والخسران بعد أن هداه إلى الحق رب العالمين»[2]، ومع بداية الحرب العالمية الثانية أخذت جماعة الإخوان وبقية الهيئات والجماعات الإسلامية جانب العداء للإنجليز، متفقة بذلك مع ميول القصر الذي عبرت عنه الوزارة القائمة حينذاك وهي وزارة علي ماهر[3]، مما أدى إلى إقالة وزارة علي ماهر في يونيو 1940، وقد تم بعد ذلك تنصيب حسن سري على رأس الوزارة فجاءت المواجهة بينه وبين البنا، بعد شهور طلبت السلطات البريطانية من سري باشا اعتقال حسن البنا وأحمد السكري وكيل الجماعة، وكان السبب في ذلك تقارير المخابرات البريطانية التي أجمعت أن الإخوان يقومون بدعايات مضادة للإنجليز ويجمعون معلومات عن تحركات القوات البريطانية ويجرون اتصالات مع موظفي السكك الحديدية ومع العاملين في المستودعات والمعسكرات[4]، كما قامت السلطات البريطانية بتأسيس إخوان الحرية، ولم تكن هذه المرة الأولى التي يؤسسون فيها جمعية تناوئ الإخوان المسلمين، فقد أسسوا سنة 1940 جمعية في القاهرة سموها جمعية الإصلاح الوطني، أسندت رئاستها إلى جمال الدين هيروث وهو إنجليزي ادعى الإسلام وتزوج بمصرية مسلمة، وقد استغل هذه الجمعية لنشر المنشورات المضللة[5]، وكان الإنجليز يقدرون مدى خطورة القلم الحر على سياستهم الاستعمارية، وكانت سياستهم تبنى على عدم المواجهة، فقد وضعوا خطة لإخضاع الصحف بمهاجمتها من الخلف عن

[1] – عبد العزيز الزهيري، الرسالة إلى الزعماء (مصر، مجلة النذير)، ع16، 04 سبتمبر 1938، ص 09.

[2] – عبد العزيز الزهيري، المصدر نفسه، ص 29.

[3] – زكريا بيومي، المرجع السابق، ص 279.

[4] – محمد محسن، المرجع السابق، ص 40.

[5] – محمود عبد الحليم، ج1، المصدر السابق، ص 439.

طريق التحكم في مصادر الإعلام، وذلك بتأسيس شركة الإعلانات الشرقية لقطع التموين عن صحف الإخوان المسلمين[1]، كما أدرك الإنجليز أن دور القصر في الوقوف بجانب الإخوان الذين كانوا يزدادون قوة، وأن ذلك دعما للمحور، مما كان سببا في حادثة 04 فبراير 1942 والمجيئ بوزارة وفدية معادية للسراي، وعقب انتهاء الحرب كانت جماعة الإخوان في مقدمة القوى المطالبة بالجلاء.[2]

كما كانت حادثة اغتيال ماهر باشا حجة باتهام الإخوان، حيث صرح اللورد كيلرن أن الإرهاب أصبح سمة مميزة للحياة السياسية في مصر، وطالب بالعقاب كوسيلة للردع، قائلا: «أن انتشار حيازة الأسلحة صار عاملا جديدا وخطيرا في التأثير على العلاقة البريطانية المصرية، وفي حالة نشوب أي أعمال عنف معادية لبريطانيا على نطاق واسع سيصبح التعامل مع عناصر الشعب أكثر صعوبة مما كان عليه عام 1919».[3]

المبحث الخامس: الاغتيالات السياسية وتداعياتها

1-علاقة محمود فهمي النقراشي بالإخوان المسلمين:

بدأت بوادر العلاقة عندما أعلن أحمد ماهر إعلان الحرب على دول المحور في 24 فيفري 1945، فاحتج الإخوان المسلمون ولكن أحمد ماهر أصر على موقفه بهدف تأمين موقع مصر في عملية السلام، دفع بسببه حياته على يد أحد شبان الحزب الوطني[4]، وعقب وفاة أحمد ماهر باشر حسن البنا بزيارة النقراشي معزيا له في وفاته، وموضحا أن أهداف جماعته، إلا أن النقراشي لم يستجب له وذلك بالسماح بحرية العمل وعقد الاجتماعات والمؤتمرات، وقد تم في نفس الوقت صدور أمر بالقبض على حسن البنا إثر حادث الاغتيال، ثم أفرج عنه بعد ذلك بسبب إلقاء القبض على القاتل واعترافه.[5]

[1] – محمود عبد الحليم، المصدر نفسه، ص 452.

[2] – زكريا بيومي، المرجع السابق، ص 299.

[3] – محمد محسن، المرجع السابق، ص ص 95-96.

[4] – ريتشارد ميتشل، المصدر السابق، ص 72.

[5] – عبد العظيم رمضان، الإخوان المسلمون والتنظيم السري، المرجع السابق، ص 82.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اجتمعت جماعة الإخوان المسلمين في جمعية عمومية في 08 سبتمبر 1945 وأصدرت قرارات مبنية موقفها من وزارة النقراشي الأولى[1]، ومن بين أهم هذه القرارات:

- جلاء القوات البريطانية عن أراضي وادي النيل.
- حل مسألة السودان حلا سريعا على أساس أن مصر والسودان وطن واحد
- إرسال الوفود والبعثات إلى عواصم الدول الكبرى لبث الدعوة وتنوير الشعوب.

واتسع مجال الخلاف بين الإخوان ووزارة النقراشي حينما التزم الصمت، فرد عليه الإخوان بأحاديث ومقالات في صحفها نذكر منها: «أما هذا الصمت فمصلحة من؟ فقد يكون من صالح الإنجليز وقد يكون من صالح النقراشي».[2]

وإزاء هذا الموقف من الجماعة رأى النقراشي أنه لا مفر من الهجوم عليه، فعاد للتساهل معهم وسمح لهم بعقد مؤتمر الإخوان محاولا كسب قوة شعبية في مواجهة خصومه من الوفد، وقام بزيارة المركز العام للإخوان[3]، لكن التوتر عاد بينهما بمجرد أن جاء رد الخارجية البريطانية على مراسلة النقراشي التي طالب فيها بالدخول في مفاوضات مبينة أم معاهدة سنة 1936 سليمة في جوهرها، فلم يرض الإخوان عن رد الحكومة البريطانية واعتبروه إهانة للحكومة المصرية، واتهم المركز العام حكومة النقراشي بالتواطؤ مع الاحتلال وإعلان بطلان المعاهدة[4]، وإزاء هذا الموقف من جانب الإخوان المسلمين تجاه وزارة النقراشي، حيث عبرت الوزارة عن عدم رضاها، حيث قامت بعدة محاولات لقمع أي حركة تهدف إلى ما أسموه بالإخلال بالنظام العام[5]، أما عن علاقة الإخوان المسلمين بوزارة النقراشي الثانية، ففي يوم تشكيل الوزارة في 09 ديسمبر 1946 نشر حسن البنا مقالا طالب

[1] – صالح عشماوي، متى نطالب بأمين مصر القومية؟ جريدة الإخوان، ع 62، مصر، 28 يونيو 1945، ص 08.

[2] – صالح عشماوي، المصدر نفسه، ص 08.

[3] – حمادة محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص 468.

[4] – ريتشارد ميتشل، المصدر السابق، ص 112.

[5] – يونان لبيب رزق، قضية وحدة واد النيل، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1985، ص 204.

فيه باحترام إرادة الأمة وإنهاء المفاوضات وسلك سبيل الجهاد[1]، ثم تقدم حسن البنا بخطة كاملة للنقراشي في 05 يناير 1947، وأهم ما جاء فيها: دعوة النقراشي بقطع المفاوضات وعرض القضية المصرية على مجلس الأمن والمجتمع الدولي، وإطلاق الحريات كاملة.[2]

ولما أعلن النقراشي عن قطع المفاوضات بين مصر وبريطانيا كان ذلك إيذانا ببدء مرحلة جديدة بين الطرفين، فبعد إعلان النقراشي عرض القضية المصرية على مجلس الأمن نشرت الصحف الأسبوعية التابعة للإخوان مقالا تصف ذلك العمل الذي قام به بالوطني الذي تؤازره الجماعة.[3]

ولما عاد النقراشي إلى مصر بعد عدم قبول مجلس الأمن لقضيته استقبله الإخوان استقبالا حماسيا راجين منه المساعدة في استخدام القوة ضد الإنجليز، كما تذكر الوثائق البريطانية أن السلطات المصرية حاولت أن تمنع المتطوعين من الذهاب إلى فلسطين، وذلك بعد صدور قرار التقسيم عام 1948، بعد أن فتحت مكاتب الإخوان لتجنيد المتطوعين[4]، وتوالت الأحداث بعد ذلك مما أدى إلى توتر العلاقة مجددا، وذلك بعد الحكم على بعض أعضاء الجماعة في حادث اغتيال أحمد الخازندار وكيل محكمة الاستئناف في 04 ديسمبر 1948، وقعت حوادث مؤلمة بجامعة فؤاد الأول تمثلت في اشتباكات بين جماعة الإخوان والبوليس أدت إلى مقتل سليم زكي حاكمدار بوليس العاصمة اتهم بها عناصر الإخوان.[5]

2-حل جماعة الإخوان المسلمين ومقتل النقراشي:

لم يكن القرار الذي أصدره النقراشي بحل جماعة الإخوان المسلمين في 08 ديسمبر 1948 الأول من نوعه، فقد حدثت محاولات عديدة في عهد الحكومات السابقة، لكنها لم

---

[1] – يونان لبيب رزق، المرجع نفسه، ص 207.

[2] – ريتشارد ميتشل، المصدر السابق، ص 153.

[3] – سيد عبد الرزاق، يوسف عبد الله، محمود فهمي النقراشي ودوره في السياسة المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص 613.

[4] – ريتشارد ميتشل، المصدر السابق، ص 157.

[5] – محمود عبد الحليم، ج1، المصدر السابق، ص 534.

تدخل حيز التنفيذ، وذلك في عهد وزارة حسن سري 1941 بطلب من بريطانيا، ولكنه رفض الموافقة على طلبها[1]، وقد طلب المراغي شيخ الأزهر من حكومة النقراشي الأولى حل جميع الهيئات الدينية غير التابع لها، بحجة أنها أباحت لنفسها إصدار الفتاوى ونشرها على الناس.[2]

ورغم أن النقراشي هو من أصدر الأمر العسكري بحل جماعة الإخوان المسلمين، إلا أن ضغط الحلف الثلاثي المتمثل في فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تؤكد وجود مؤامرة دولية وراء القرار، فقد قدم الشناوي وثيقة ممضية من طرف إدارة القوات البريطانية تقضي بحل جماعة الإخوان.[3]

منذ أن وقع النقراشي قرار الحل وهو يدرك أنه ارتكب حماقة وتهورا يعرضه لما أصابه، فأعد لنفسه حراسة مشددة، فكان يذهب أياما إلى مجلس رئاسة الوزراء وأحيانا أخرى إلى وزارة الداخلية وأحيانا إلى وزارة المالية، وقد استدعى من الإخوان القيام بعملية رصد متوالية لمعرفة جدوله وتوزيع أيامه، حيث كان يغير طريقه من منزله بمصر الجديدة[4]، وفي يوم مقتله وصلت سيارة إلى وزارة الداخلية، وعند وصوله إلى المصعد في الطابق العلوي كان الضابط عبد المجيد أحمد حسن قدر تحرك من مكانه وتوقف على بعد خمسة أمتار وأخرج من سترته مسدسا أطلق منه ثلاث مقذوفات أصابت النقراشي في ظهره، وتابع القاتل إطلاق النار بإصابته بمقذوفتين في عنقه سقط بعدها على الأرض فاقدا الحياة[5]، وقد أثبتت التحقيقات أن القاتل ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين رغم إنكاره ذلك في البداية، ولكنه

[1] – السيد عبد الرزاق يوسف عبد الله، المرجع السابق، ص 621.

[2] – السيد عبد الرزاق يوسف عبد الله، المرجع نفسه، ص 622.

[3] – إبراهيم قاعود، الإخوان المسلمون في دائرة الحقيقة الغائبة، المسار الإسلامي للطباعة والنشر، مصر، د.ت، ص 37.

[4] – أحمد عادل كمال، الإخوان المسلمون والنظام الخاص، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987، ص 277.

[5] – محمد محسن، المرجع السابق، ص 448.

وفي سنة 1949 اعترف بأنه اشترك معه خمسة من جماعة الإخوان في القتل، وهم كما ورد ذكرهم في تقرير النائب العام الذي قدمه إلى المحكمة الجنائية.[1]

3-اغتيال حسن البنا:

رغم قرار الحل والجرائم المنسوبة للجماعة، إلا أن الحكومة لم تعتقل حسن البنا، بل اكتفت بتجريده من مسدسه وتطويق بيته بالحرس ومنعه من مغادرة القاهرة إلى أي مكان[2]، وفي يوم 12 فيفري 1949 جاء الأستاذ محمد الليثي رئيس قسم الشباب بجمعية الشباب المسلمين وأخبره أن الحكومة تريد استئناف المفاوضات، وأن بعض الشخصيات الحكومية ستحضر إلى الجمعية لهذا الغرض، فأخبرت الإمام بأمر اعتقال الشيخ النبراوي، ورجوته بعدم الذهاب إلى الجمعية، ولكنه رفض رحمه الله وصمم على الذهاب قائلا: «إني وعدت ولا يجوز أن أخلف الميعاد»[3]، وفي مساء ذلك اليوم، وعند خروج حسن البنا وصهره عبد الكريم منصور وجد ثلاثة رجال يقفون على ناصية الشارع، كان من بينهم الشرطي الذي فتشهم بعناية واستفزاز في مجلس الدولة عندما حاول الدخول يوم النظر في قضية حل الإخوان، أصر الشيخ البنا على أن يبدأ صهره عبد الكريم بالدخول إلى السيارة أولا، فلاحظ أن السيارة لا تتحرك فازدادت شكوكهم فلم يستطع الكلام لأن الوقت لم يتسع ليقول شيئا.[4]

وقبل أن يحدد الشيخ وجهته تقدم رجل يرتدي الملابس البلدية ويضع شالا حول عنقه وكان يبدو ملثما، فتح الرجل السيارة من الجهة التي يجلس فيها المرشد العام وأخذ يطلق النار عليه، نام المرشد في أرض السيارة مخفيا رأسه بيديه، ولكن الرجل استمر في إطلاق النار عليه، لينقل إلى مستشفى القصر العيني ويفارق الحياة بعد منتصف الليل.[5]

---

[1] – أحمد عادل كمال، المرجع السابق، ص 279.

[2] – عبد الله عزام، حماس الجذور التاريخية والميثاق، ط1، مركز الشهيد عزام للإعلام والنشر والتوزيع، بيشاور، باكستان، د.ت، ص 34.

[3] – جمعة أمين عبد العزيز، ج1، المرجع السابق، ص 248.

[4] – محمد محسن، المرجع السابق، ص 111.

[5] – محمد محسن، المرجع نفسه، ص 512.

المبحث السادس: جماعة الإخوان المسلمين والقضية الفلسطينية

اختلف الباحثون في تحديد بداية اهتمام الإخوان المسلمين بالقضية الفلسطينية، وقيل أنها ترجع إلى 1927 مستندين في ذلك إلى رثاء الحاج أمين الحسيني يذكر فيه أنه تلقى رسالة منه، ومنهم من يؤكد هذه السنة أنها بداية العلاقة الفعلية بحكم المقال الذي كتبه حسن البنا في مجلة الفتح العدد الصادر في 01 جانفي 1929 مشيرا إلى الخطر الذي يهدد مقدسات الإسلام في فلسطين[1]، وقد كان الإخوان يتناولون في مجلاتهم مسائل كثيرة تتعلق بالقضية الفلسطينية، ما يؤكد قدم هذه العلاقة الحاج أمين الحسيني[2] مفتي فلسطين إلى المركز العام للإخوان بالناصرة أين اجتمع من أجل شرح مؤامرات الإنجليز واليهود على فلسطين[3]، وفي سنة 1931 راسل البنا أمين الحسيني بمناسبة انعقاد المؤتمر الإسلامي الأول، واقترح عليه إنشاء شركة لشراء الأراضي من أجل وضع لامتلاك اليهود للأراضي، وكذلك إنشاء جامعة إسلامية في القدس وتشكيل لجان للتعريف بالقضية الفلسطينية، وفي الأخير اتضح أن المؤتمر تبنى اقتراحات الإخوان ورد الحاج أمين الحسين برسالة شكر إلى الإخوان.[4]

ويرى معظم الباحثين أن الحضور الرسمي للإخوان المسلمين في فلسطين كان منذ مجيء عبد الرحمن الساعاتي وأسعد الحكيم إلى فلسطين سنة 1935 والتقيا بالحاج أمين الحسيني مفتي القدس ورئيس المجلس العلمي الأعلى[5]، كما راحوا يجوبون المدن الفلسطينية

---

[1] – نهاد محمد سعدي الشيخ خليل، حركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة 1927–1987، ط1، مركز التأريخ والتوثيق الفلسطيني، غزة، فلسطين، 2011، ص ص 8–9.

[2] – محمد أمين الحسيني (1895–1974): ولد بالقدس، تلقى تعليمه الثانوي والأولي هناك أثناء الحرب العالمية الأولى، تخرج ضابطا في الجيش العثماني، وبعد عودته لفلسطين قادة ثورة القدس 1920 لمقاومة الانتداب البريطاني، انتخب رئيسا للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، كما تولى رئاسة اللجنة العربي العليا لفلسطين 1930، انظر: عبد الكريم العمر، مذكرات الحاج أمين الحسيني، ط1، الأهالي للطباعة والنشر، سوريا، 1989، ص 03.

[3] – محمود عبد الحليم، ج1، المصدر السابق، ص ص 88–89.

[4] – حاتم يوسف أبو زايدة، جهاد الإخوان المسلمين في فلسطين حتى عام 1970، د.م، 2009، ص 14.

[5] – ريتشارد ميتشل، المصدر السابق، ص 189.

ويحرضون على الجهاد ضد الاحتلال[1]، وهنا أولى الإشارات التي تدل على اهتمام الإخوان المسلمين بالقضية الفلسطينية، خاصة بعد الترحيب من طرف الحاج أمين الحسيني، الذي ساعدهم في نشر دعوتهم، مما دفع بالعديد من الفلسطينيين إلى الانضمام إلى جماعة الإخوان المسلمين، ويشير زكريا عثامنة أن سنة 1935 هي بداية الاهتمام من خلال الالتزامات الصريحة والمباشرة التي تبناها الإخوان إزاء القضية الفلسطينية خلال مؤتمرهم الثالث[2]، وهناك من يعتبر أن بداية جهاد الإخوان المسلمين لإنقاض فلسطين كان سنة 1936 عندما وجه حسن البنا دعوة إلى عقد اجتماع استثنائي للإخوان، تقرر عنه تشكيل لجنة مركزية لمساعدة فلسطين من أجل نداء الشعب المصري والأمة الإسلامية لنصرة القضية الفلسطينية[3]، وقد قامت هذه اللجنة بإرسال برقية إلى مفتي فلسطين تؤكد وقوف الإخوان المسلمين مع فلسطين، كما راسلت اللجنة المركزية لمساعدة كل من الأقباط والأحباش في مصر ودعوتهم للتوجه بالدعم والاهتمام إلى فلسطين، وراسلت السكرتير العام للجنة العربية العليا بالقدس تضامنا معه.[4]

كما برز دعم الإخوان المسلمين للقضية الفلسطينية أثناء الثورة الكبرى 1936 بالنزول للمظاهرات وإعلان الإضرابات وجمع التبرعات وأرسل عدد من المقاتلين للمشاركة في الثورة، وقد تم توجيه نداء في جريدة الإخوان الأسبوعية إلى الأواسط الشعبية والسياسية في مصر من أجل نصرة فلسطين.[5]

ومما سبق يمكن ترتيب الاهتمامات الأولى للإخوان المسلمين بالقضية الفلسطينية كالآتي:

---

[1] – عبد الله عزام، المصدر السابق، ص 25.

[2] – نهاد محمد سعيد الشيخ خليل، المرجع السابق، ص 08.

[3] – حسن البنا، مواقف في الدعوة والتربية، ط2، تح: عبد الحكيم خيال، د.ت، ص 100.

[4] – نهاد محمد سعيد الشيخ خليل، المرجع السابق، ص 25.

[5] – محسن محمد صالح، الطريق إلى القدس دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، د.ن، كوالا لامبور، ماليزيا، 2002، ص 150.

- سنة 1927 اهتمام تعاطي شخصي من قبل حسن البنا.
- سنة 1929 كان الاهتمام ثقافي رسمي من قبل الإخوان تجلى في عدة مقالات نشرها الإخوان في مجلاتهم.
- سنة 1931 بداية العلاقة الرسمية بين الإخوان المسلمين والقيادة الفلسطينية، وذلك من خلال تبادل الرسالات السياسية.
- سنة 1933 بداية الزيارات الرسمية لوفود الإخوان المسلمين إلى فلسطين بتكليف رسمي من قيادة الإخوان.
- سنة 1936 بداية النشاط الواسع من أجل دعم القضية.[1]

وبعد تحديد بداية العلاقة بين الإخوان والقضية الفلسطينية نستنتج أن مفتي فلسطين وجماعته لا نصير لهم في مصر إلا جماعة الإخوان، والدليل على ذلك تصريح رئيس وزراء مصر أنا رئيس وزراء مصر ولست رئيس وزراء فلسطين، وتم نشر هذا التصريح في الصحف المصرية[2]، ولذلك أحس البنا بالمسؤولية إزاء القضية الفلسطينية في ظل عجز الدول العربية أمام الخطر اليهودي.[3]

ويؤرخ البنا حول ذلك في مذكراته يقول: «في هذه الأثناء تحركت القضية الفلسطينية فثار الشعب الفلسطيني على التصرفات البريطانية التي تدعم اليهود في كل شيء وتحارب العرب في كل شيء، وكانت الهيئات السياسية والأحزاب في مصر منصرفة كل الانصراف عن مناصرة القضية الفلسطينية مناصرة جدية»[4]، ولقد استخدم الإخوان المسلمون عدة أساليب للتعريف بالقضية الفلسطينية وذلك بإلقاء الخطب في المساجد وتشكيل المجالس في الكتاتيب لتوزيع المنشورات وتوجيه النداءات[5]، وتشكيل لجنة للدعاية ومراسلة السلطات

[1] – نهاد محمد سعيد الشيخ خليل، المرجع السابق، ص ص29–30.

[2] – محمود عبد الحليم، ج2، المصدر السابق، ص 88.

[3] – عبد الله عزام، المصدر السابق، ص 25.

[4] – حسن البنا، المصدر السابق، ص ص 102–103.

[5] – نهاد محمد سعيد الشيخ خليل، المرجع السابق، ص 112.

وتعزيز هذه الأساليب بالمظاهرات والإضرابات[1] وجمع التبرعات لمجاهدي فلسطين والتحذير من الخطر اليهودي والإنجليزي، والعمل على إيقاظ الروح القومية والإسلامية في أوساط الشعب المصري، وأمام اشتداد الهجمات الصهيونية على الشعب الفلسطيني، قرر البنا الانطلاق بالقضية نحو العالمية[2]، وذلك بنشر مجموعة من المقالات في مجلة النذير على الحكومة والإنجليز بقلم صالح عشماوي، وطبع منشورات تهاجم الجرائم التي ارتكبها الإنجليز واليهود في حق فلسطين، كما أقدم الإخوان المسلمون على نشر كتاب "النار والدمار" بمساعدة اللجنة العربية العليا لفلسطين، حيث يشرح الكتاب بالتفصيل طرق التعذيب التي مارسها الإنجليز ضد الشعب الفلسطيني بصور فوتوغرافية، وعلى إثر هذا الكتاب تم اعتقال حسن البنا ثم أطلق سراحه[3]، وكذلك الدعوة إلى مقاطعة الرحلات اليهودية بالقاهرة بعد إصدار قائمة بالمؤسسات اليهودية في مصر.[4]

وفي بداية 1937 نظم الإخوان المسلمون مظاهرات في القاهرة بمناسبة ذكرى إصدار وعد بلفور احتجاجا على سياسة بريطانيا التي تدعم اليهود على حساب عرب فلسطين[5]، كما نظموا مظاهرات أخرى شلت لأول مرة أنحاء البلاد كلها، وبذلك يكون أول تنبيه لأذهان الشعب المصري إزاء القضية الفلسطينية[6]، وفي نفس السنة راسل حسن البنا السفير البريطاني في مصر يذكره بوعود بريطانيا للعرب إبان الحرب العظمى المتمثلة في مراسلات (حسين ماكماهون)، بعدها وطالب بإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين بعد ثورة 1936...كما راسل رئيس وزراء إيران وطلب منه دعم القضية الفلسطينية.[7]

---

[1] – ريتشارد ميتشل، المصدر السابق، ص 88.

[2] – حسن البنا، المصدر السابق، ص 89.

[3] – محمود عبد الحليم، ج1، المصدر السابق، ص ص 174-175.

[4] – حاتم يوسف أبو زايدة، المرجع السابق، ص 17.

[5] – عبد الله عزام، المصدر السابق، ص 68.

[6] – محمود عبد الحليم، ج1، المصدر السابق، ص 177.

[7] – نهاد محمد سعيد الشيخ خليل، المرجع السابق، ص 87.

بعد هذه المجهودات التي قام بها الإخوان المسلمين، أراد حسن البنا نقل نشاط الجماعة إلى أنحاء البلاد العربية، فعقد عدة مؤتمرات نذكر منها المؤتمر العربي الأول من أجل فلسطين الذي انعقد في دار المركز العام للإخوان، وتقرر فيه ضرورة إيجاد حل للقضية الفلسطينية[1]، كذلك المؤتمر البرلماني العالمي في أكتوبر 1938، وقد حضره البرلمانيون من جميع أنحاء العالم، حيث تقرر فيه إنشاء لجنة برلمانية مصرية.[2]

ومن أجل بناء قاعدة صلبة للجهاد في فلسطين، قام الإخوان المسلمين بتشكيل فروع لمنظمتهم الإخوانية بفلسطين بعد أن انضم العديد من الفلسطينيين إلى الجماعة، وكان أول فرع تم تأسيسه هو فرع غزة 1946 برئاسة الحاج ضافر، ثم فرع القدس وحيفاء برئاسة عبد الرحمن مراد.[3]

تميزت العلاقة بين الإخوان المسلمين والقوى السياسية بالتقلب وعدم الثبات، حيث تأرجحت بين المهادنة والتوتر، وذلك حسب التقلبات السياسية ومستجدات الساحة الوطنية، وهذه السمة غالبة مع جميع الأطياف كالقصر وحزب الوفد، وقد وصلت في بعض الأحيان إلى المواجهة المباشرة كان أخطرها متمثلا في القرار السياسي بحل جماعة الإخوان المسلمين من جانب حكومة الوفد رد عليه الإخوان المسلمين باغتيال رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي وهي أول جريمة اغتيال سياسي تنسب لحركة الإخوان وتثبت عليهم بالقرائن المادية، أما سياسة الإخوان مع الإنجليز فقد ميزها الجهر بالعداء الدائم له واعتباره قوة غازية مطالبين إياها بالجلاء عن وادي النيل دون شرط، ولعل ما بذله الإخوان من مساعدات سياسية وعسكرية لدعم القضية الفلسطينية كان من أهم الأسباب لحل الجماعة بتأليب من قوى أجنبية رأت أن وجود هذه الحركة يشكل تهديدا على المشروع الصهيوني.

[1] – حسن البنا، المصدر السابق، ص 102.

[2] – عبد الله عزام، المصدر السابق، ص 126.

[3] – نهاد محمد سعيد الشيخ خليل، المرجع السابق، ص 112.

الفصل الثالث

علاقة الإخوان المسلمين بحركة الضباط الأحرار وثورة يوليو 1952

المبحث الأول: جذور العلاقة قبل ثورة 23 يوليو 1952

المبحث الثاني: الإخوان المسلمون وثورة 23 يوليو 1952

المبحث الثالث: حل الأحزاب السياسة وبداية الصراع مع النظام

المبحث الرابع: حادثة المنشية وتداعيتها (أكتوبر 1954)

تعتبر العلاقة بين الإخوان المسلمين والضباط الأحرار من العلاقات المتداخلة والمعقدة في التاريخ المصري، وخاصة فيما يثار حول انتماء جمال عبد الناصر وأنور السادات وبعض القيادات الأخرى من مجلس قيادة الثورة للجماعة، ورغم الاعتراف بوجودها من قبل بعض العناصر، حيث سنعود في هذا الفصل إلى جذور العلاقة بينهما خلال الحرب العالمية الثانية، والتي استمرت حتى حل الإخوان بعد حرب فلسطين، وكذلك سنسلط الضوء على هذه العلاقة أثناء ثورة يوليو 1952 وصولا إلى الاصطدام بين الطرفين، وذلك عقب حل الأحزاب السياسية واستئثار مجلس قيادة الثورة بالسلطة منهين بذلك هذا الفصل بحادثة المنشية، واتهام الحركة بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر 1954.

المبحث الأول: جذور العلاقة قبل ثورة 23 يوليو 1952

تمكنت جماعة الإخوان المسلمين من اجتذاب بعض الشبان من ضباط الجيش إلى الاهتمام بالقضايا العامة، ويرجع أحد هؤلاء الضباط أن سبب ميلهم لجماعة الإخوان إلى معاداة هذه الجماعة الحزبية على اختلاف اتجاهاتها وأفكارها، إلى جانب ما اتسمت به من دقة وانضباط في التنظيم يفوق كل ما كانت عليه الأحزاب وعلى رأسها الوفد[1]، وعلى الرغم من ذلك فإن جماعة الإخوان المسلمين لم تنجح في احتواء هؤلاء الضباط لكي يعملوا في صفوفها إلا قلة محددة، وهو أمر يرجع إلى طبيعتهم العسكرية، ولهذا ظلت العلاقة تتسم بينهم بالتعاون لا التناغم الذي كانت تفرضه طبيعة التنظيم العسكري.[2]

وكما كانت جماعة الإخوان المسلمين أسبق من الضباط في الاتصال بعزيز المصري كانت أسبق من المصري في الاتصال بالجيش أملا في توسيع نفوذها في قطاع كان محرما على الأحزاب السياسية[3] فبدأوا مناقشة بعض قضايا الجنود المضطهدين في الجيش، ثم سلكوا وسيلة أخرى وهي المناسبات الدينية التي بدأها البنى بالخطابة في وحدة عسكرية، حيث التقى فيها البنا بأنور السادات[4]، توطدت العلاقة بينهما بشكل أدى إلى تعرف البنا على مجموعة من الضباط من خلال صلته بأنور السادات، حيث انضم بعضهم إلى الجماعة[5]، وقام حسن البنا بترتيب اللقاء الأول بين الضباط وعزيز المصري في عيادة أحد الأطباء المنتمين لجماعة الإخوان[6]، وتناولوا خلاله القيام بعمل عسكري ضد الاحتلال الإنجليزي تسانده الإخوان وجماعة مصر الفتاة، لكن البنا كان حذرا من فشل هذا العرض

---

[1] – أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، ج1، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1977، ص 119.

[2] – زكريا سليمان بيومي، الإخوان والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية، المرجع السابق، ص 245.

[3] – ريتشارد ميتشل، المصدر السابق، ص 219.

[4] – زكريا سليمان بيومي، الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات من المنشية إلى المنصة، مكتبة وهبة، القاهرة، 1987، ص 245.

[5] – أنور السادات، أسرار الثورة المصرية بوعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية، كتاب الهلال، القاهرة، 1957، ص 44.

[6] – ريتشارد ميتشل، المصدر السابق، ص 59.

وأوضح للمجتمعين حين عرض قلة السلاح ونوعه للإعداد لمثل هذا العمل، لكن قناعة عزيز المصري والضباط بأنه لا سبيل إلا ذلك، فقام بمحاولة الهروب إلى ألمانيا ومعه أحد الضباط وهو عبد المنعم عبد الرؤوف لكنها فشلت.[1]

وبعد اعتقال السادات بتهمة الاتصال بالألمان استمرت اللقاءات بين البنا والضباط الأحرار من خلال عبد المنعم عبد الرؤف، حتى هرب السادات من السجن ليعاود توطيد الاتصال بين الجانبين، لكن هذه المرة بشكل سري ومتقطع وفردي بسبب اتصال البنا بالقصر، وقد توطدت العلاقة مع أخرى خلال حرب فلسطين على إثر تدريب الضباط لمتطوعي الإخوان[2]، حيث تمكنت تلك الأخيرة من فك الحصار الذي ضربه اليهود حول وحدة من الجيش ضمت أغلب الضباط ومنهم جمال عبد الناصر في منطقة الفانوجة ليزداد التعاطف بينهما، وكان أغلب الضباط يميلون إلى جماعة الإخوان المسلمين، واستمر الاتصال بشكل أقل من خلال الدور الذي شارك فيه كليهما ودون التنسيق مع الآخر في حرب الفدائيين في منطقة القناة عامي 1950-1951[3]، وترجع قلة الاتصال إلى ارتياد بعض الضباط من الهضيبي المرشد الجديد للإخوان، إلا أن الأخير استطاع أن يبدد ذلك الارتياب، ومن جهة أخرى فرض على الضباط ضرورة الاتفاق على دور الإخوان المسلمين في ثورة 1952.[4]

وحدثت مشاورات حول تصور الجانبين لنظام الحكم إذا نجحت الثورة، هل يمكن للضباط أو للإخوان أم لشخصية مستقلة أن تنال الموافقة، ومن المؤكد أن حذر كل منهما من الآخر وبخاصة الضباط الأحرار دعاها لقبول الحل الوسط، وحين تحول الحكم للضباط يرون بأنه عطل الدستور، ولم يرفض الضباط أن تحكم البلاد حكما إسلاميا، وهي أمور كان

---

[1] – أحمد حمروش، المصدر السابق، ص 97.

[2] – صلاح شادي، حصاد العمر، دار النشر والتوزيع الإسلامية، الكويت، 1981، ص 121.

[3] – كامل شريف، المقاومة السرية في قناة السويس 1951-1954، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1957، ص 20.

[4] – أحمد عادل كمال، المرجع السابق، ص 301.

الضباط يرمون من ورائها استمرار دعم الإخوان وتأييدهم خاصة أن حركتهم مازالت في مهدها ويوجد العديد من الضباط ذوي الميول الإخوانية[1]، ولم تكن هناك مخاوف لدى الضباط من احتمالات التدخل الأجنبي خاصة بعد ضمان الموقف الأمريكي، حيث كان موضوعا التخوف من جانب واحد وهو حدوث تدخل إنجليزي، ولهذا اتفقوا مع الإخوان على كيفية مواجهته.[2]

وما ينبغي الإشارة إليه في هذه المرحلة أن جماعة الإخوان المسلمين على الرغم من ازدياد قوتها خلال الحرب العالمية الثانية، وفي أعقابها، إلا أنها شهدت تصدعا كبيرا وخصوصا بعد اغتيال مؤسسها حسن البنا، فلم يستطع المرشد الجديد حسن الهضيبي من ملأ الفراغ الذي تركه هذا الأخير، كما دل على ذلك التصدع عدم قيادة الجماعة على الجهاز السري وخاصة بعد وفاة الصاغ محمود لبيب أدى كل ذلك إلى جنوح أسلوب الجماعة في الغالب إلى القوة.[3]

كما أدى سعي الهضيبي لإبعاد عبد الرحمن السندي الذي أصبح المرجع الأول في التنظيم السري بعد وفاة الصاغ لبيب إلى محاولة استقطابه من طرف الضباط الأحرار أكثر حرصا على العلاقة مع المرشد العام نفسه[4]، الأمر الذي يؤكد إدراكهم لهذا التصدع وأدى ذلك إلى حدوث انشقاق داخل الجماعة في أعقاب سنة 1952، حيث انفصلت بعد الباقوري مجموعة صالح عشماوي وطلب البعض تدخل الضباط ففتحوا ثغرة في صفوفهم أحسن الضباط استغلاله.[5]

---

[1] – مايلز كوبلند، لعبة الأمم، تر: خير الدين مروان، ط1، مكتبة الزيتونة في العالم العربي، بيروت، 1970، ص 94.

[2] – عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ج1، مكتبة مصر الحديثة، القاهرة، 1977، ص 52.

[3] – عبد العظيم رمضان، المصدر السابق، ص 87.

[4] – محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، ط13، شركة المطبوعات والنشر، بيروت، 1986، ص 199.

[5] – محمد حسنين هيكل، المصدر نفسه، ص 213.

المبحث الثاني: الإخوان المسلمون وثورة 23 يوليو 1952

رغم أن البعض من جماعة ضباط الأحرار كان مرتبطا بجماعة الإخوان المسلمين، في مقابل مجموعة أخرى غلب عليها الميول اليساري[1]، إلا أنهم وفي مجموعهم بعد نجاح عبد الناصر استطاع اجتذاب الأغلبية منهم حوله[2]، وقد حاول السير حذرا من كافة القوى وتجبن الصدام معها خاصة جماعة الإخوان المسلمين التي كانت تعد أكثر هذه القوى خطرا على النظام في رأيه، وعلى الرغم من إصدار الإخوان المسلمين لبيان التأييد لحركة الضباط الأحرار ووصفها بأنها حركة مباركة، إلا أن جمال عبد الناصر ضاق لتأخر صدور هذا البيان، حيث لم يصدر إلا في أول أغسطس بعد عودة المرشد حسن الهضيبي من الإسكندرية[3] الأمر الذي دعا للشك بأن الإخوان برغم من تأييدهم لم تكن لديهم الثقة الكاملة في نجاح الحركة، كما ضاق لما طرحه الإخوان في بيانهم حول رؤيتهم للإصلاح والتي كانت ترتكز على النواحي الدينية وحصر مهمة العسكريين، في حين كان جمال عبد الناصر ومن خلفه يريدون أن يكونوا المصدر الأول في أية رؤية إصلاحية، ويتجلى ذلك في رد عبد الناصر على الجماعة حيث طرحت عليه فكرة تكوين لجنة من الإخوان تعرض عليها كافة الخطوات قبل إعلانها، حيث قال: «إن الثورة لا تقبل وصاية من أحد».[4]

ومع ذلك فقد سارع الضباط بإعادة فتح تحقيق في قضية اغتيال مؤسسي الجماعة الشيخ حسن البنا والقبض على المتهمين وعلى رأسهم إبراهيم عبد الهادي رئيس الوزراء الذي اغتيل البنا في عهده، وكذلك قام الضباط بالإفراج على المسجونين السياسيين وبخاصة أعضاء الجماعة ممكن كانوا قد اتهموا في عديد من القضايا كقضية اغتيال النقراشي والخازندار وغير ذلك من قضايا الاغتيال السياسي، وقد اشترك الإخوان وعلى رأسهم عبد

---

[1] – نبيل عبد الفتاح، المصحف والسيف صراع الدين والدولة، ط3، دار الناصر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1983، ص 30.

[2] – سميرة بحر، الأقباط في الحياة السياسية المصرية، دار الأنجلومصرية، القاهرة، 1979، ص 150.

[3] – زكريا سليمان بيومي، المرجع السابق، ص 20.

[4] – أحمد حمروش، المصدر السابق، ص 142.

القادر عودة مع فتحي رضوان في وضع قانون العفو وتبع ذلك تقديم إبراهيم عبد الهادي للمحاكمة بعددي من الاتهامات من بينها تعذيب الإخوان المسلمين وأدى ذلك إلى محاولة الإخوان احتواء الثورة بدت في أعقاب قانون على الأحزاب السياسية عدا الإخوان، حيث طلبوا أن يكون لهم وضع خاص وكذلك عرضوا أن تكون لهم هيئة تعرض عيها القوانين قبل صدورها.[1]

ومع أن قادة النظام قد أعلنوا أن ذلك جاء إرساء للعدالة أكثر من كونها تقريبا للجمعية، إلا أن الميل إلى استقطاب أو استرضاء الإخوان لم يكن خفيا وبخاصة بعد اشتراك مجموعة كبيرة من الضباط في تأبين البنا، ما جعل الكثيرين يعتبرون أن النظام الجديد مجرد أداة في يد الإخوان، وتخيل البعض وجود تحالف بين الجماعتين.[2]

وعلى الرغم من ذلك التقارب، إلا أن عوامل التنافر بين الجانبين عوامل أساسية تكمن في وحدة أيديولوجية الحكم بينهما، حيث يعتمد كليهما على فكرة فردية القيادة والطاعة المطلقة لها، وهو أمر يجعل الجمع بينهما في نظام سياسي واحد أمرا صعبا بل مستحيل يفرض ضرورة أن يترك أحدهما المجال للآخر، وهو أمر يجعل الصدام بينهما أمرا حتميا.[3]

كما تكمن عوامل التنافر أيضا في الخلاف بين فكر عبد الناصر الدين وفكر الإخوان، فمع أن عبد الناصر لم يتأثر بنظرة أي من الأحزاب السياسية الليبيرالية في الوحدة الوطنية فيما يخص علاقة الدين بالسياسة، وهي بلا شك نظرة علمانية، إلا أنه لم يتأثر كذلك بفكرة الإخوان في ربط الين بالدولة، وكان أقرب إلى رؤية مصر الفتاة التي أوحت إليه مع مؤثرات أخرى بإيجاد وظيفة للفكر الديني يتولى هو توجيهها دعما لسياسته أو أن الدين هو جزء من عملية التنمية الشاملة والتعبير الاجتماعي.[4]

---

[1] – عبد الله إمام، عبد الناصر والإخوان المسلمين، دار الموقف العربي، القاهرة، 1981، ص 52.

[2] – عبد الله إمام، المرجع السابق، ص 53.

[3] – رفعت السيد أحمد، الدين والدولة والثورة، ط1، دار الهلال، د.م، 1985، ص ص 63-64.

[4] – سامي جوهر، الصامتون يتكلمون، ط4، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1975، ص 15.

كما كان يرى عبد الناصر بأن الدين لا يصلح لأن يكون منطلقا لإيديولوجية سياسية ومن ثم فهو لا يؤمن بأن يتحول الفكر الديني إلى حركة سياسية منظمة.[1]

المبحث الثالث: حل الأحزاب السياسة وبداية الصراع مع النظام

في أعقاب استقالة علي ماهر في ديسمبر 1952 وتشكيل وزارة جديدة برئاسة محمد نجيب، وطلب هذا الأخير بناء على رأي الضباط من حسن الهضيبي المرشد العام للإخوان المسلمين ترشيح ثلاثة من أعضاء الجماعة لتمثيلها في الوزارة الجديدة، ورشحت الجماعة عضوين ثم عادت ورشحت عضوين آخرين، لكن مجلس قيادة الثورة لم يوافق إلا على أحدهم وهو الشيخ أحمد حسن الباقوري، فردت الجماعة برغبتها في عدم المشاركة وأعلن الباقوري مشاركته في الوزارة منفردا ففصلته الجماعة.[2]

ومع أن ذلك كان أول مأزق بين الجماعة والنظام، إلا أنه كان كفيلا بتوضيح عدم إمكانية التقائهما فسارعت الجماعة بإعلان رغبتها في إقامة حكومة إسلامية هدفها رفع المعاناة عن الشعب، وأنه إذا كان العسكريون قد نجحوا في إبعاد الفئات المعارضة عن الحكم فإن الدور التالي أو الخطوة التالية تقع على كاهلهم في إعداد جيل جديد على التعاليم الإسلامية الخالصة يستغرق إعداده عشر سنوات يمكن أن يبقى خلالها مجلس قيادة الثورة، ولهذا لا يستبعد أن يكون الضباط قد عزموا على ضرورة انتظار أو تهيئة الفرصة لإبعاد خصومهم عن الساحة السياسية[3]، حيث أرسلت وزارة الداخلية قبيل صدور حل الأحزاب السياسية خطابا إلى جماعة الإخوان المسلمين لتحديد هويتها عما إذا كانت حزبا سياسيا أو أنها جماعة دينية، وقد أدى ذلك إلى حدثو جدل كبير داخل أوساط الجماعة كانت نتيجتها استقالة الهضيبي لاعتراضه على وصف الجماعة بأنها حزب سياسي، وتأكيده على أنها جمعية دينية، ومع أن قانون حل الأحزاب السياسية الذي صدر في يناير 1953 قد استثنى

[1] – أنور السادات، البحث عن الذات، ط3، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1978، ص 153.

[2] – محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، ط3، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1984، ص 166.

[3] – زكريا سليمان بيومي، الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات، المرجع السابق، ص 140.

جماعة الإخوان، وفي ظل سعي بعض أعضائها تكوين هيئة مشتركة تعرض عليها كافة القرارات قبل صدورها، اعتبر عبد الناصر ذلك نوعا من محاولة فرض الوصاية.

وأعقب ذلك صدور قرار في 14 فبراير 1954 يقضي بحل الجماعة لم يعارضه سوى محمد نجيب، واعتقل الضباط حوالي 450 شخص من الجماعة[1]، والهدف من اعتقال بعض قادة الجماعة لم يكن يعني تصفية هاته الأخيرة بل كانت محاولة لاستغلال الصراع فيها وتحجيم دورها، وإحلال قيادة أخرى محل الهضيبي يسهل التعامل معها، وأعقب ذلك حدوث أزمة بين مجموعة من الضباط وعلى رأسهم جمال عبد الناصر ومحمد نجيب، سواء حول تحديد الرجل الأول في مجلس قيادة الثورة أم لارتيابهم من اتصال نجيب بجماعة الإخوان، واضطر محمد نجيب أن يقدم استقالته في 23 فبراير 1954، وأثارت هذه الاستقالة خلافا بين الضباط، هل تكون إقالة أو استقالة؟ واستقر الرأي على قبول الاستقالة، ولكن في أعقاب إعلانها قامت مجموعة من ضباط مجلس قيادة الثورة من سلاح الفرسان بمساعدة محمد نجيب للعودة مفروضا على النظام إلى منصب الرئاسة، وهذا دليل على الشعبية الجارفة التي يكتسبها محمد نجيب سواء في مجلس قيادة الثورة أو الشعب.[2]

وكان قد سبق استقالة محمد نجيب مظاهرات كبيرة، وبخاصة من طلاب الجماعة ممن ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين، واصطدمت هذه المظاهرات بالبوليس لتتحول إلى حالة إضرابات عامة، ما أدى إلى استدعاء محمد نجيب لأحد زعماء الإخوان المسلمين والرجل الأول فيها بعد سجن المرشد العام وهو "عبد القادر عودة" ليوقف هذه المظاهرات، ونجح عودة في ذلك، فتحول في نظر النظام إلى زعامة مؤثرة يحسب حسابها بعد أن كانوا يعتقدون قربه منهم، وبرغم اعتقادهم أنهم اعتقلوا الزعيم الأقوى تأثيرا فقبضوا عليه مع مجموعة أخرى من الجماعة.[3]

---

[1] – عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 130.

[2] – ريتشارد ميتشل، المصدر السابق، ص 267.

[3] – عبد الله إمام، المرجع السابق، ص 65.

وكان على الضباط أن يعيدون النظر إذ ما أرادوا الانفراد بالسلطة في موقفهم من محمد نجيب والإخوان، فما كان منهم إلا أن عادوا عن قرار حل الأحزاب السياسية، وأفرجوا عن زعماء الإخوان المسلمين[1]، ولم يستطع الإخوان من جهة أخرى استغلال ما أصاب مجلس قيادة الثورة من تصدع خلال هذه الأحداث مكتفين بما حققوه من نجاح آملين أن يتعلم النظام مدى قوتهم، حيث تمكن العسكريون من إعداد مظاهرات مماثلة بعدما استقطبوا بعض زعامات الإخوان اتخذت ذريعة لإلغاء الأحزاب السياسية عدا جماعة الإخوان، وأصدروا قرارا لمنع التظاهر الذي كان من الواضح أنه وسيلة لكبح الإخوان المسلمين[2]، وكان من المنتظر أن تؤدي هذه الأحداث إلى وحدة الصف والحذر الكامل داخل الجماعة، لكن ما حدث كان العكس، حيث ظل الهضيبي ومن خلفه الجهاز السري بعد إبعاد عبد الرحمن السندي في سياسة التعاون مع العسكريين دون الحذر منهم، في حين ظلت مجموعة كبيرة من جماعة الإخوان يغلبهم الحذر مما يبيته العسكريون خاصة بعد تراجعهم عن تنفيذ اتفاق الإفراج عن الضباط المنتمين للجماعة، حيث قدم عبد المنعم عبد الرؤوف للمحاكمة، ولهذا أعاد الهضيبي وصحبه لينظم بركب الجناح غير المتفائل بأي أسلوب من أساليب التعاون مع الحكومة العسكرية.[3]

وقرر الهضيبي السفر لمدة شهرين إلى البلاد العربية، ويبدو أنه قد أشار إلى بعض أعضاء الجماعة بمحاولة استكشاف أبعاد العلاقة مع عبد الناصر، وفي نفس الوقت كان عبد الناصر يخشى سعي الهضيبي لإثارة سخط البلاد العربية على النظام في مصر، وحذّره وحددّ شروط عودة العلاقة مع وكيل الجماعة خميس حميدة، وتتمثل في حل الجهاز السري حتى يكون بداية لطريق من التفاهم، لكن الموقف سرعان ما خيمت عليه سحب الصدام مرة أخرى على إثر نشر الهضيبي لنقد الاتفاقية التي تم التوقيع عليها بين مجلس قيادة الثورة

[1] – عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 219.

[2] – رفعت السيد أحمد، المرجع السابق، ص 145.

[3] – عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 146.

والبريطانيين مظهرا بطريقة غير مباشرة عدم حرص العسكريين على القضية الوطنية، ومشيرا إلى ديكتاتوريتهم من خلال ضرورة طرح هذه القضية على برلمان منتخب، معيدا بذلك الصراع بينهما حول قضية الحياة النيابية التي رفضها العسكريون.[1]

قد نجح الضباط في توسيع هوة الصراع بين صفوف الجماعة، ذلك الصراع والذي كان لا يقل خطورة عن العسكريين أنفسهم، فقد اتهمت مجلة الدعوة المرشد بالديكتاتورية والبعد عن تعاليم الإسلام[2]، وبدا هذا الانقسام واضحا في اجتماع الهيئة التأسيسية للجماعة عقد في 23 سبتمبر 1954، حيث نجحت المجموعة المؤيدة للمرشد العام حسن الهضيبي أن تصدر بيانا باستمرار مبايعة الهضيبي، في حين قام الجناح المعارض ببطلان البيان الصادر وقرروا إبعاد الهضيبي، إلا أن سيطرة هذا الأخير على الجهاز السري الجديد وعدم امتلاكهم لأي وسيلة إعلامية لنشر آرائهم أدى بهم إلى العمل السري لإحكام السيطرة على الجماعة، والسعي لتأكيد دورها على الساحة السياسية أمام النظام العسكرية كهدف أساسي.[3]

كما كان على جمال عبد الناصر والعسكريون وهم يدركون ما يدور في الجماعة من أسلوب وأهداف أن يترقبوا الأحداث، وينتظروا ويهيئوا الظروف التي تمكنهم من إحكام السيطرة على السلطة في البلاد دون منافس، وبدا ذلك واضحا من أسلوب المهاجمة الذي شنه العسكريون في جريدة "الجمهورية" والتي تركز على الهضيبي وعصابته حسب تسمية الجريدة، وركزوا على صلته السابقة بالملك واتصالاته بالإنجليز، وتقديمه خلال هذه الاتصالات للعديد من التنازلات لم يوافق عليها مجلس قيادة الثورة، واستخدامه للجهاز السري كمحاولة لإرهابهم من أجل فرض الوصاية عليهم.[4]

---

[1] – حسن الهضيبي، الإسلام والداعية، ط1، دار الأنصار، القاهرة، 1977، ص ص 185–186.

[2] – صالح عشماوي، تأملات إسلامية في المسألة الحزبية، مجلة الدعوة، ع 10، القاهرة، 1977، ص؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

[3] – عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 215.

[4] – ريتشارد ميتشل، المصدر السابق، ص 276.

وحدثت في هذه الأثناء العديد من الاشتباكات بين البوليس وأعضاء من جماعة الإخوان وبخاصة في المساجد التي كان خطباؤها المنتمين للجماعة يحاربون النظام الحاكم ويهاجمونه، وأدى ذلك إلى اعتقال العديد من أعضاء الجماعة وتحول الكثير منهم إلى العمل السري، وشاركهم في هذا الاتجاه بعض الخلايا الشيوعية، وقد عبّر النظام على لسان أحد أعضائه وهو أنور السادات في جريدة "الجمهورية" أنه لا بد من اتخاذ قرار حاسم تجاه الجماعة، وأن ذلك ينبغي أن يكون موافقا لإرادة الشعب حسب زعمه، وبات مؤكدا أن النظام يهيئ الجماهير لقبول موقف حاسم وشيك الوقوع.[1]

المبحث الرابع: حادثة المنشية وتداعيتها (أكتوبر 1954)

سبقت الإشارة إلى أن الوحدة الإيديولوجية بين النظام العسكري والنظام الإسلامي التي تنتهجه جماعة الإخوان المسلمين، قد جعلت الصدام بينهما حتمية ضرورية، حيث يعتمد كلاهما على فكرة القائد والطاعة، لذلك فإن عبد الناصر قد أعدّ نفسه لإبعاد هذه الجماعة بشكل أو بآخر، بحق أو بغير حق على ساحة العمل السياسي في مصر، وبدت هذه الحقيقة المؤكدة في ذهن عبد الناصر في أعقاب الأحداث من يناير إلى مارس 1954، حيث تمكنت هذه الجماعة من فرض وجودها وإعادة محمد نجيب إلى الحكم، وهو أمر أثار ضيق عبد الناصر وأدرك أنه لكي ينفرد بالسلطة لا بد أن يطيح بالإخوان قبل محمد نجيب.[2]

وإلى جانب ذلك فإنه لم تكن لعبد الناصر قبل حادثة المنشية شعبية تذكر، حيث يروي عبد اللطيف البغدادي في مذكراته أن أغلبية الشعب كانت تنظر إلى عبد الناصر نظرة عدم ارتياح منذ أزمة مارس 1954[3]، ويذكر صلاح شادي بأن عبد الناصر قد أبدى

[1] – زكريا سليمان بيومي، الإخوان المسلمين بين عبد الناصر والسادات، المرجع السابق، ص 37.

[2] – مايلز كوبلاند، المصدر السابق، ص 147.

[3] – عبد اللطيف البغدادي، المصدر السابق، ص 190.

انعزالا عن الشعب بعد اتفاقية الجلاء[1]، ليعمل جمال بذكاء بتوسيع هوة التصدع داخل الجماعة في نفس الوقت وتشويه صورتها أمام الجماهير من خلال المقالات الصحفية وتهيئة الرأي العام لقبول فكرة ضرب الجماعة.[2]

وبالرغم من وجود أطراف داخل الجماعة تنادي باستعمال العنف ضد النظام، إلا أن قيادة الجماعة وحتى قيادة التنظيم السري الجديد الذي يرأسه يوسف طلعت جاء رافضا لفكرة استخدام العنف إلا في حدود رد الفعل على أي عنف يستخدمه النظام، لينحصر فقط في فكر مجموعة أفراد غلبت عليهم طبيعتهم العسكرية أو الحماسية، وهي أمور تنفي إلى حد كبير مسؤولية الجهاز السري أو قيادة الجماعة عن حادثة المنشية[3]

فما كان من عبد الناصر أن يسارع بالإجهاز عن الجماعة تحاشيا لما يمكن أن تفعله من مظاهرات شعبية، بالاعتراض على ما تخلل اتفاقية الجلاء مع الإنجليز من تنازلات، فتزيد من إضعافه إلى جانب طبيعة عبد الناصر العسكرية، وما تفرضه عليه من رغبة للانفراد بالسلطة تدعو إلى قبول تفسير البعض لحادثة المنشية بأنها مسرحية خطط لها عبد الناصر قبل حدوثها[4]، أما عن الحادث ففي 26 أكتوبر 1954 وأثناء إلقاء جمال عبد الناصر والذي كان رئيسا للوزراء لخطاب في المنشية بالإسكندرية ووسط عشرة آلاف اصطفوا في السرداق لسماع خطاب أطلق عليه أحد أعضاء الجهاز السري التابع لجماعة الإخوان المسلمين وهو محمود عبد اللطيف عدة طلقات من الرصاص في محاولة لاغتياله، لكن أي من الطلقات لم تصبه ونجى من الحادث.

إلا أن الدكتور عبد العظيم رمضان يرفض ما ذكرته الصحف من أن محمود عبد اللطيف قد ألقى المسدس على الأرض بعد فشله في ارتكاب الحادث والتقطه عامل بناء من

---

[1] – صلاح شادي، المصدر السابق، ص 272.

[2] – عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 220.

[3] – زكريا سليمان بيومي، الإخوان المسلمين بين عبد الناصر والسادات، المرجع السابق، ص 42.

[4] – محمد نجيب، المصدر السابق، ص 287.

الأقصر اسمه "خديوي آدم"، وأصر هذا الأخير على أن يسلم المسدس بنفسه لعبد الناصر، ووصف هذا التفسير بأنه تلفيق حكومي أراد بها عبد الناصر أن يكسب شعبية كبيرة، والذي صورته الصحف ببعض التساؤلات، فهل من المعقول أن مسدس استخدم في جريمة كبيرة كهذه يترك على الأرض حتى يلتقطه عامل بناء؟ ولو قدر أن هذا العامل من أتباع الإخوان فهل يترك على أن يقدم على محاولة أخرى؟ وهل كان من السهل على عامل بناء أن يلتقي بعبد الناصر؟[1]

ولقد ذكر محمد نجيب أن محمود عبد اللطيف كان معروفا بمهارته في إصابة الهدف بالمسدس، كما أنه كان من الفدائيين المحترفين الذين أراقوا الإنجليز في منطقة القناة سنة 1951، وأن المسافة بينه وبين عبد الناصر كانت قليلة لا سيما أن عبد الناصر قد رفض التحرك من مكانه حين نصحه حرسه الخاص بذلك، واستمر واقفا[2]، وإذ كان من الأمور الثابتة أن محمود عبد اللطيف عضو بالجهاز السري التابع لجماعة الإخوان المسلمين، وأنه هو الذي أطلق الرصاص على عبد الناصر، فهل كان في هذا تنفيذ لأوامر الجماعة، وبالتالي فإن إدانته تعد إدانة لها، أو أنه كان مدفوعا بدافع شخصي، أم أنه قد اتفق مع النظام الحاكم في تدوير هذه المسرحية، والواضح أن محمود عبد اللطيف كان يتصرف بشكل فردي، وأن التنظيم السري للإخوان قد فوجئ بحادث الاغتيال ومكانه.[3]

كما أكدت أقوال عبد القادر عودة والمرشد العام حسن الهضيبي وغيرهما من أعضاء القيادة السياسية للجماعة أنهم قد فوجئوا بالحادث وأنهم لم يكونوا على علم بدور محمود عبد اللطيف وهنداوي دوير، والذي كان رئيس المجموعة التي ينتمي إليها محمود في الجهاز السري، وكان على علم بسفره إلى الإسكندرية.[4]

---

[1] – عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 261.

[2] – محمد نجيب، المصدر السابق، ص 287.

[3] – حسن عباس السيسي، جمال عبد الناصر وحادثة المنشية بالإسكندرية 26 أكتوبر 1954، ط1، دار اقرأ للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت، ص 55.

[4] – حسن الهضيبي، المصدر السابق، ص 186.

أما عن دور محمد نجيب في هذه الأحداث فلم تكن له صلة بحادثة المنشية[1]، ورغم ذلك قام عبد الناصر بإبعاده عن السلطة محققا أحد أهدافه في الانفراد بالسلطة، ومن هنا يمكن القول بأن عبد الناصر قد نجح في تدبير هذا الحادث كي يسبق به أي عمل تشرع الجماعة في القيام به منفردة أو بالاتفاق مع محمد نجيب فتعوقه عن تحقيق أهدافه، وكان له ذلك من خلال وسائل الإعلام التي يسيطر عليها من أن يكسب عطف الجماهير ويعد العدة للقضاء على الجماعة من خلال المحاكمة، وإمعانا في السير لتحقيق هذا الهدف، كان عدم اختيار جمال عبد الناصر لمحاكم مدنية الغرض منه عدم حصر إدانة مرتكبي الجريمة بمحاكمة جميع الإخوان المدان والغير مدان، حيث تولى زمام المحاكمة جمال سالم العصبي الحاد المزاج الذي ينتمي إلى الجناح المتشدد من مجلس قيادة الثورة الذي ينادي بالحكم الديكتاتوري، فمنذ بداية المحاكمة كان واضحا أن جمال سالم يركز على تشويه الإخوان، واستخدم في سبيل ذلك العديد من الأساليب والعبارات السوقية.[2]

فلقد كان عبد الناصر مصرا على تحقيق أهدافه، وهو أمر دعاه لأن يعلن بأنه إن لم يستطع أن يستمر بثورة بيضاء فسوف يجعلها حمراء[3]، وهو أمر يقتضي بأن المحاكمة صورية وأن الإدانة كانت مقررة، وأن أحكام الإعدام التي شملت "هنداوي دوير"، و"محمود عبد اللطيف" و"الشيخ فرغلي"، و"إبراهيم الطيب"، كانت مقررة سلفا لتحقق له هدف إبعاد الجماعة كآخر القوى على الساحة السياسية.[4]

وهناك من رأى في كل هذا تبعية عبد الناصر للأمريكيين واليهود، والذي استدل عليه عبد الناصر لمبعوث للاستفسار عن صحة "**الحاخام**" اليهودي "**خاييم ناحوم**"، وفي نفس

[1] – محمد نجيب، المصدر السابق، ص 254.

[2] – عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 249.

[3] – ريتشارد ميتشل، المصدر السابق، ص 303.

[4] – عبد العظيم رمضان، المرجع السابق، ص 257.

اليوم الذي تم فيه حكم الإعدام على الجماعة، وأن ذلك الحاخام اليهودي هو الذي ساعد كمال أتاتورك في ضرب الحركة الإسلامية والتحول العلماني في تركيا.[1]

من هنا فإن هذا الحادث قد أسهم في تخلص جمال عبد الناصر من الإخوان المسلمين ومحمد نجيب معا، بعد محاكمات صورية متعجلة كان النظام العسكري فيها الخصم والحكم، وحكَمَ على قرابة الألف من الإخوان بالسجن وأودع عدة آلاف بالمعتقلات وحكم على ستة منهم بالإعدام.[2]

[1] – عبد المتعالي الجبري، لماذا اغتيل الشهيد حسن البنا؟، ط1، دار الاعتصام، القاهرة، 1977، ص 104.

[2] – إبراهيم زهمول، أوراق تاريخية، ط1، دار الوهبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1985، ص 270.

من خلال ما تقدم خلال هذا الفصل يمكن أن نستنتج النقاط التالية:

- أن العلاقة بين الإخوان والضباط الأحرار كانت تتناغم في رفض كلا الطرفين لسياسة الطبيعة الحاكمة ووجود الاحتلال الإنجليزي، ولكنها في نفس الوقت كان هناك تيار إيديولوجي من خلال نظرة كلا منهما إلى مفهوم السياسة والمجتمع.
- أن هذا التقارب قد أملته الظروف التي كانت تعيشها مصر، وما يثبت ذلك هو الاختلاف الواضح في التنظيمين، وبذلك نجد أن هذا التقارب زال بزوال الرابط الذي دعا إلى التحول، وكان ذلك ممثلا في الملك والإنجليز.

خـــــاتمة

خاتمة:

من خلال النقاط التي كانت محور الدراسة توصلنا إلى:

أن جماعة الإخوان المسلمين ظهرت في ظروف خاصة من تاريخ مصر والمنطقة الإسلامية، حيث تميزت بهيمنة أجنبية بريطانية أدت إلى تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية، كانت السبب في ظهور حركات ذات توجهات متنوعة، كانت منها حركة الإخوان المسلمين التي مثلت التيار الإسلامي، كما ساعد سقوط المرجعية السياسية والرمزية الإسلامية المتمثلة في الخلافة العثمانية إلى ظهور هذه الحركة في ظل صراع فكري وسياسي بين تيارات متباعدة الرؤى، كما تزامن ظهورها مع وجود صراع دولي وإقليمي في فترة ما بين الحربين العالميتين.

وبهذا فقد حاولت فرض نموذج سياسي ديني على الطبقة الحاكمة والأحزاب السياسية الممثلة في المجالس النيابية، وكذلك فرض رقابة اجتماعية غير متسامحة، فقد كانت تستعمل أتباعها في كثير من المناسبات للضغط على الملك والحكومات المتعاقبة، والثابت في كل هذا هو عداؤها المطلق للوجود الأجنبي ممثلا في الاحتلال البريطاني.

أما عن علاقة الإخوان بالأحزاب السياسية فقد كانت في بداية تأسيسها نظرة عداء وتشكيك، وهو الأمر الذي ظهر في تصريحات مؤسسيها وأبرز منظريها، إلى أن وولوج الحركة للمجال السياسي قد أكسبها واقعية وتجربة عملية نتج عن هذا سلوك منفتح تجاه الأحزاب السياسية الكبرى، وان الجماعة سرعان ما اكتشفت بأن التنظير الإيديولوجي شيء، والتطبيق العملي شيء آخر له أدواته ومتطلباته الخاصة، لهذا فإن عمل الحركة ونشاطها السياسي يندرج في إطار الواقعية السياسية أكثر منه تراجعا إيديولوجيا في فكر الإخوان تجاه القضية الحزبية، فقد حاول الإخوان الاندماج الفعلي في العمل السياسي خلال فترة الأربعينيات، إما بمحاولة المشاركة المباشرة في الانتخابات النيابية أو من خلال مساندة قيادات أخرى تتفق معها في الرؤية والمنهج.

ولقد شكل قرار الحل العسكري الذي أصدرته الحكومة المصرية برئاسة محمود فهمي النقراشي منعرجا حاسما في تاريخ الحركة، مما أدى بالحركة إلى الدخول في دوامة العنف، كانت بدايتها اغتيال رئيس الوزراء واتهام الحركة بذلك لتتوالى الأحداث باغتيال المرشد العام للحركة.

كل هذا أدى إلى ظهور ما يعرف بالجهاز السري وهو الجناح العسكري إلى الظهور على الساحة، وقد كان له العلاقة المباشرة مع الضباط الأحرار، لهذا فإن معظم المؤرخين يجمعون على وجود هذه العلاقة قبل ثورة يوليو 1952، وأن الاتصال بين قيادات الحركة وحركة الضباط الأحرار يرجع إلى بداية الحرب العالمية الثانية، ولا يمكن لأحد إنكار مشاركة الإخوان المسلمين والتنسيق مع مجلس قيادة الثورة برئاسة محمود نجيب والقادة البارزين من أمثال جمال عبد الناصر وأنور السادات، حيث عرفت الفترة الأولى مرحلة تحالف فعلي بينهم وبين الضباط الأحرار، وبعد أن استتب الحكم في يد الضباط الأحرار وسقطت الملكية ظهر الصراع مجددا، حيث يمكن تلخيص أسباب الصراع في:

الاختلاف الفكري في طريقة ونظام الحكم بين الضباط الأحرار وحركة الإخوان المسلمين، كما كان اعتراض الجماعة على قرار حل الأحزاب السياسية والذي رأت فيه إقصاء لها وتحجيما لدورها واستئثار مجلس قيادة الثورة بالحكم، كما كانت طبيعة الرئيس جمال عبد الناصر العسكرية وتوجهاته القومية عاملا رئيسيا في الصراع، فقد حاول إزاحة خصومه وعلى رأسهم الإخوان المسلمين وإقصائهم من المشاركة في الحكم وحتى منعهم من لعب دور فاعل في الحياة السياسية المصرية.

ومع ذلك فقد ظلت العلاقة بين الإخوان المسلمين وعبد الناصر تمثل واحدة من أكثر القضايا غموضا في تاريخ مصر المعاصر، وقد طغت الخصوصية بين الطرفين رغم وجود ارتباط لعبد الناصر بجماعة الإخوان في مرحلة مبكرة من تاريخه السياسي، ولكن أحدا منهم

لم يقف طويلا عند تلك المرحلة من تاريخ العلاقة بين الطرفين ليكشف عن العديد من الأسئلة الهامة التي تنعكس على تاريخ مصر السياسي الحالي.

الملاحق

الملحق رقم (01): قرار حل جماعة الإخوان المسلمين

نص الامر العسكرى رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨
بحـــل الاخـوان المسلمين

الاربعاء ٧ صفر ١٣٦٨ ـ ٨ديسمبر ١٩٤٨
أمـــــر عســـكرى
بحل جمعية الاخـوان المسلمين وجميع شعبها

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ٣١ مايو ١٩٤٨ باعلان الاحـكام العرفية ٠

وعلى المادة الثالثة (بند ٨) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ الخاص بنظام الاحكام العرفية والقوانين المعدلة له ٠

وبمقتضى السلطات المخولة إنا بناء على المرسوم المتقدم ذكره تقرر ما هو آت :

مادة ١ ـ تحل فورا الجمعية المعروفة باسم جماعة الاخوان المسلمين

بشعبها فى جميع انحاء المملكة المصرية وتغلق الامكنة المخصصه لنشاطها . وتضبط الاوراق والوثائق والسجلات والمطبوعات والمبالغ والاموال . وعلى العموم كافة الاشياء المملوكة للجمعية .

ويحظر على اعضاء مجلس ادارة الجمعية المذكورة وشعبها ومديريها وأعضائها والمنتمين اليها بأية صفة كانت مواصلة نشاط الجمعية ، وبوجه خاص عقد اجتماعات لها أو لاحدى شعبها أو تنظيم مثل هذه الاجتماعات أو الدعوة اليها أو جمع الاعانات أو الاشتراكات أو الشروع فى شىء من ذلك . ويعد من الاجتماعات المحظورة فى تطبيق هذا الحكم اجتماع خمسة فاكثر من الاشخاص الذين كانوا اعضاء بالجمعية المذكورة .

كما يحظر على كل شخص طبيعى او معنوى السماح باستعمال اى مكان تابع له لعقد مثل هذه الاجتماعات أو تقديم اية مساعدة مادية او ادبية اخرى .

مادة ٢ – يحظر انشاء جمعية أو هيئة من اى نوع كانت او تحويل طبيعة جمعية او هيئة قائمة اذا كان الغرض من الانشاء او التحويل القيام بطريق مباشر أو غير مباشر بالنشاط الذى كانت تتولاه الجمعية المنحلة أو احياء هذه الجمعية على اية صورة من الصور كما يحظر الاشتراك فى كل ذلك او الشروع فيه .

مادة ٣ – على كل شخص كان عضوا فى الجمعية المنحلة او منتميا اليها وكان مؤتمنا على اوراق او مستندات او دفاتر او سجلات او ادوات او اشياء من اى نوع كانت متعلقة بالجمعية او باحدى شعبها ان يقدم تلك الاوراق والاشياء الى مركز البوليس المقيم فى دائرته فى خلال خمسة ايام من تاريخ نشر هذا الامر .

مادة ٤ – يعين بقرار من وزير الداخلية مندوب خاص تكون مهمته استلام جميع اموال الجمعية المنحلة وتصفية ما يرى تصفيته منها ، ويخصص الناتج من التصفية للاعمال الخيرية او الاجتماعية التى يحددها وزير الشئون الاجتماعية بقرار منه .

مادة ٥ – على كل شخص كان عضوا فى الجمعية المنحلة او منتميا اليها وكان مؤتمنا على اموال – ايا كان نوعها – خص الجمعية او احدى شعبها ان يقدم عنها اقرارا للمندوب الخاص المشار اليه فى المادة السابقة فى خلال اسبوع من تاريخ نشر هذا الامر ، وعليه ان يسلمها الى ذلك المندوب فى الميعاد الذى يحدده لهذا الغرض او فى تاريخ استحقاقها على حسب الاحوال .

مادة ٦ – يجب على كل شخص طبيعى او معنوى كانت له معاملات مالية من أى نوع كانت ان يقدم عنها اقرارا مبينا به طبيعة هذه المعاملات والمستندات المؤيدة لها ، وما اذا كان مدينا او دائنا باى مبلغ وموعد الاستحقاق الى غير ذلك من البيانات التى تسمح بتعرف مع الجمعية أو احدى تلك المعاملات · ويقدم هذا الاقرار الى المندوب الخاص المعين طبقا للمادة الرابعة بكتاب موصى عليه فى خلال أسبوع من تاريخ نشر هذا الامر·

ويجوز دائما للمندوب الخاص الغاء جميع العقود التى كانت الجمعية المنحلة أو احدى شعبها مرتبطة بها ولم يبدأ او لم يتم تنفيذها دون ان يترتب على هذا الالغاء أى حق فى التعويض للمتعاقدين معها ·

مادة ٧ – كل مخالفة لاحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تجاوز الف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين ، وذلك مع عدم الاخلال بتطبيق أى عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون أو أمر آخر ، فضلا عن مصادرة الاموال موضوع الجريمة ، ويجوز لرجال البوليس أن يغلقوا بالطريق الادارى الامكنة التى وقعت فيها الجريمة ·

مادة ٨ – كل مخالفة لاحكام المادة الخامسة يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة قدرها خمسون جنيها ، فاذا كانت قيمة المبلغ الذى لم يقدم عنه الاقرار المشار اليه فى المادة الخامسة تزيد على خمسين جنيها كانت العقوبة الحبس وغرامة تعادل قيمة المبلغ المذكور بحيث لا تزيد على ٤٠٠٠ (اربعة آلاف) جنيه ·

مادة ٩ – اذا كان الشخص المحكوم عليه فى احدى الجرائم السابقة موظفا او مستخدما عموميا او بمجالس المديريات او المجالس البلدية او القروية او أية هيئة عامة أخرى او كان عمدة أو شيخا تحكم المحكمة أيضا بفصله من وظيفته ، واذا كان طالبا فى احدى معاهد التعليم الحكومية او الواقعة تحت اشراف الحكومة تحكم ايضا بفصله منها وحرمانه من الالتحاق بها لمدة لا تقل عن سنة ·

مادة ١٠ – يكون للمندوب الخاص المعين طبقا للمادة الرابعة صفة رجال الضبطية القضائية فى تنفيذ احكام المادتين ٣ ، ٥ وله فى هذا السبيل حق دخول المنازل وتفتيشها كما ان له تفويض من يندبه لهذا الغرض فى اجراء عمل معين من تلك الاعمال ·

ويعفى المندوب المذكور والمفوضون عنه وكذلك رجال الضبطية القضائية فى مباشرة تلك الاجراءات من التقيد بالاحكام الموضوعة لهذا الغرض فى قانونى تحقيق الجنايات ·

[1] – محمود عبد الحليم، المرجع السابق، ج2، ص ص 22–24.

الملحق رقم (02): وثيقة توضح تناول الملك فاروق عن العرش[1]

أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نتطلب البر دائما لأمتنا ونبتغي سعادتها وخيرها

ولما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنيب البلاد المصاعب التي تواجهها في هذه الظروف الدقيقة

ونزولا على إرادة الشعب

قررنا النزول عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا الى دولة صاحب

المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه

صدر بقصر رأس التين في ٤ ذي القعدة سنة ١٣٧١ (٢٦ يوليه سنة ١٩٥٢).

[1] – الموسوعة الحرة للإخوان المسلمين، متاح على الموقع: www.ikwanwik.com

الملحق رقم (03): وثيقة توضح قرار بطلان حل جماعة الإخوان سنة 1948[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

بأسم الشعب

مجلس الدولة – محكمة القضاء الإداري

دائرة منازعات الافراد والهيئات "ب"

بالجلسة المنعقدة علنا في يوم الخميس الموافق ٦/٢/١٩٩٢م.

برئاسة السيد الاستاذ المستشار / منصور حسن غربي نائب رئيس مجلس الدولة

وعضوية السيد الاستاذ المستشار / السيد محمد العوضي نائب رئيس مجلس الدولة

والسيد الاستاذ المستشار / الدكتور الديداموني مصطفى أحمد

وحضور السيد الاستاذ المستشار / المساعد / أحمد عبد الراضي محمد مفوض الدولة

وسكرتارية السيد / محمد ابراهيم أحمد أمين السر

" وأصدرت الحكم الآتي "

في الدعوى رقم ١١٣٣ لسنة ٣٢ق

المقامة من

١ – عمر عبد الفتاح التلمساني

٢ – محمد حامد أبو النصر

٣ – توفيق محمد الشاوى

ضد

السيد / رئيس الجمهورية

الاجراءات

أقام المدعي الأول هذه الدعوى بصحيفة موقعة من محام اودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٧ وطلب في ختامها الحكم باعتبار قرار حل جماعة الاخوان المسلمين الصادر في عام ١٩٥٤ باطلا ولا اثر له وكأن لم يكن مع الزام المدعى عليه المصروفات.

وقال المدعي شرحا لدعواه ان جماعة الاخوان المسلمين تكونت في مصر من زمن بعيد وكانت دعوتها قد لاقت قبولا لدى كافة افراد الشعب المصرى وكان لها نظام وخطة تربوية ظاهران للكافة وقامت بينها وبين الحكومات المختلفة نزاعات وخصومات وتعرضت للسلطات لها بالاذى ولكنها

[1] – الموسوعة الحرة للإخوان المسلمين، متاح على الموقع: www.ikwanwik.com

الملحق رقم (04): قرار النقض في قضية مقتل حسن البنا

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٥٥

برياسة السيد الأستاذ مصطفى فاضل المستشار، وبحضور السادة الأساتذة: محمود ابراهيم اسماعيل، ومصطفى كامل، ومحمد عبد الرحمن يوسف، ومحمد عبد الواحد على المستشارين.

(٢٤٢)

القضية رقم ٢٤٦٧ سنة ٢٤ القضائية :

(ا) إثبات . شاهد . تجزئة أقواله . جائزة .

(ب) حجية الشيء المحكوم فيه . تلحق منطوق الحكم وما يكمله ويرتبط به ارتباطا وثيقا من الأسباب .

(جـ) إثبات . اعتراف . حرية محكمة الموضوع فى تقديره .

(د) إثبات . شاهد . أخذ المحكمة بما تطمئن إليه من أقواله فى حق بعض المتهمين وإطراحها عما لا تطمئن إليه منها فى حق البعض الآخر . جائز .

(هـ) حكم . تسبيبه . دفاع موضوعى . يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم بالادانة .

(و) تقادم . الاجراء القاطع لمدة التقادم . ماهيته .

(ز) إعانة الجانى على الفرار من وجه القضاء . متى تتوافر عناصر الجريمة ؟

(ح) إعانة الجانى على الفرار من وجه القضاء . يكفى لتوافرها أن يقرر المتهم أمام سلطة التحقيق أقوالا غير صحيحة بقصد تخليص الجانى من العقاب . عدول الجانى عن هذه الأقوال بعد ذلك . لا يؤثر على قيام الجريمة .

(ط) مسئولية مدنية . نقض . أسباب موضوعية . رابطة السببية بين الخطأ والوظيفة كشرط لتحقق مسئولية المتبوع عن فعل تابعه . استظهارها موضوعى .

(ى) إثبات . نقض . حرية محكمة الموضوع فى تقدير الأدلة . هى أساس الأحكام الجنائية . المجادلة فى هذا التقدير أمام محكمة النقض . لا تقبل .

(ك) إثبات . الأخذ بأدلة فى حق متهم وعدم الأخذ بها فى حق متهم آخر . جائز .

(ل) حكم . تسبيبه . القضاء بالبراءة . لا يلزم فيه تعقب الاتهام فى كل دليل يقدمه أو أعارة يستدل بها .

(م) نقض . تعويض . أساس المطالبة به . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .

(ن) دعوى مدنية . تأسيسها على ضرر لم ينشأ مباشرة عن الجريمة . عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها . مثال .

١ ــ لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ ببعضها وتطرح البعض الآخر ما دام تقدير الدليل موكولا إليها وحدها وما دام يصح فى العقل أن يكون الشاهد صادقا فى شطر من أقواله وغير صادق فى شطر آخر .

٢ ــ الأصل فى الأحكام ألا ترد الحجية إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما كان مكملا للمنطوق ومرتبطا به ارتباطا وثيقا غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام إلا به . أما إذا استنتجت المحكمة استنتاجا من واقعة مطروحة عليها ، فإن هذا الاستنتاج لا يحوز حجية ، فلا يمنع محكمة أخرى من أن تستنبط من واقعة مماثلة ما تراه متفقا وظروف وملابسات الدعوى المعروضة عليها .

٣ ــ من المقرر أن الاعتراف كدليل فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها التدليلية فى الاثبات ، فلها دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحقق لها أن الاعتراف سليم لا شائبة فيه ، واطمأنت إلى صدقه كان لها أن تأخذ به وتعول عليه .

٤ ــ لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد فى حق بعض المتهمين وتعرض عما لا تطمئن إليه منها فى حق البعض الآخر دون أن يعد هذا منها تناقضا يعيب حكمها ما دام تقدير قوة الدليل موكولا إليها وحدها .

٥ ــ إذا كانت المحكمة قد بينت واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر المكونة للجريمة وأوردت على ثبوتها فى حق المتهم أدلة صالحة لأن تؤدى إلى إدانته بها فهى بعد غير ملزمة بمتابعته فى مناحى دفاعه الموضوعى ومختلف حججه وأن ترد استقلالا على كل قول يبديه أو حجة يثيرها إذ الرد يستفاد دلالة من الحكم بادانته استنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردها .

٦ ــ إن أى إجراء يحصل من السلطة المختصة من شأنه تحريك الدعوى العمومية وتنبيه الأذهان إلى الجريمة التى كان قد انقطع التحقيق فيها ، يعتبر

التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثانى فى الجريمة التى وقعت منهما وذلك بأن اتفقوا وإياهما على قتل المرحوم الشيخ حسن البنا عمدا مع سبق الإصرار والترصد كما حرضهما المتهم الثامن الأميرالاى محمود عبد المجيد على ارتكاب الفعل المكون لهذه الجريمة وساعدهما المتهمون الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع فى الأعمال المجهزة والمسهلة والمتممة لارتكابها إذ ذهب الأربعة الأولون منهم إلى مكان الحادث يشدون أزر المتهمين الأول والثانى ويردون عنهما من يتصدى لهما أو يحاول ضبطهما أو يحول بينهما وبين إتمام الجريمة ، بينما وقف المتهم السابع بالسيارة التى يقودها على مقربة منهما وفى نطاق مسرح الجريمة ، فيسر لهما بذلك سبيل فرارهما بعد إتمام جريمتهما ، وكان أن وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض والاتفاق والمساعدة . والمتهم التاسع — علم بوقوع جناية القتل العمد المسندة إلى المتهمين المعاقب عليها بالاعدام فأعان الجناة المتهمون بالجناية على الفرار من وجه القضاء باخفاء أدلة الجريمة وتقديم معلومات تتعلق بها وهو يعلم بعدم صحتها وذلك بأن اتصل بالشاهد محمد يوسف الليثى الذى عرف رقم السيارة التى استعملت فى تهريب الجناة وحمله على أن يدلى فى التحقيق بمعلومات مضللة يعلم عدم صحتها وذلك بقصد تجهيل رقم تلك السيارة ، وإبعاد الشبهة عن الجناة . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالة هؤلاء المتهمين جميعا على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من ذلك القانون بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانى ، وبالمواد ١/٤٠ — ٢ — ٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ والمادتين ٤٥ و ٤٦ من نفس القانون بالنسبة للمتهمين من الثالث إلى الثامن ، وبالمادة ١/١٤٥ — ٢ منه بالنسبة إلى المتهم التاسع ، فقررت الغرفة بذلك . وقد ادعى بحق مدنى : ١ — السيدة لطفية حسين الصولى "زوجة المجنى عليه الشيخ حسن البنا" وأولاده القصر الستة المشمولون بولاية جدهم الشيخ عبد الرحمن البنا وهم : وفاء ، وأحمد سيف الاسلام ، وثناء ، ورجاء ، وهالة ، واستشهاد بمبلغ ثلاثين ألفا من الجنيهات تعويضا . و ٢ — والدا المجنى عليه الشيخ حسن البنا وهما — الشيخ عبد الرحمن البنا والسيدة أم السعد

[1] – الموسوعة الحرة للإخوان المسلمين، متاح على الموقع: www.ikwanwik.com

الملحق رقم (05): وثيقة تبين قرار حل جماعة الإخوان المسلمين للمرة الثانية[1]

مجلس قيادة الثورة

قرر مجلس قيادة الثورة حل جماعة الاخوان المسلمين وتعتبر جماعة الاخوان المسلمين حزبا سياسيا ويطبق عليها أمر مجلس قيادة الثورة الخاص بحل الأحزاب السياسية.

صدر بمدينة القاهرة في ٩ جمادى الأولى سنة ١٣٧٦ (١٤ يناير سنة ١٩٥٤).

رئيس مجلس قيادة الثورة

اللواء ا ج

كباشي ا ج

قائد جناح

كباشي ا ج

كباشي ا ج

صاغ ا ج

قائد جناح

كباشي

اللواء ا ج

صاغ ا ج

[1] – الموسوعة الحرة للإخوان المسلمين، متاح على الموقع: www.ikwanwik.com

قـــــائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

1. إمام عبد الله، عبد الناصر والإخوان المسلمين، دار الموقف العربي، القاهرة، 1981.
2. البنا حسن، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، دار الشبان، القاهرة، د.ت.
3. البنا حسن، مذكرات الدعوة والداعية، تح: أبي الحسن علي الحسني الندوي، د.ط، دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1966.
4. البنا حسن، مواقف في الدعوة والتربية، ط2، تح: عبد الحكيم خيال، د.ت.
5. حمروش أحمد، قصة ثورة 23 يوليو، ج1، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1977.
6. رزق يونان لبيب، قضية وحدة واد النيل، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1985.
7. زكي محمد شوقي، الإخوان المسلمون والمجتمع المصري، ط1، دار الأنصار، القاهرة، 1952.
8. السادات أنور، أسرار الثورة المصرية بوعثها الخفية وأسبابها السيكولوجية، كتاب الهلال، القاهرة، 1957.
9. السادات أنور، البحث عن الذات، ط3، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1978.
10. شادي صلاح، حصاد العمر، دار النشر والتوزيع الإسلامية، الكويت، 1981.
11. شريف كامل، المقاومة السرية في قناة السويس 1951-1954، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1957.
12. عادل كمال أحمد، الإخوان المسلمون والنظام الخاص، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987.
13. عبد اللطيف البغدادي، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، ج1، مكتبة مصر الحديثة، القاهرة، 1977.

14. عزام عبد الله، حماس الجذور التاريخية والميثاق، ط1، مركز الشهيد عزام للإعلام والنشر والتوزيع، بيشاور، باكستان، د.ت.
15. عشماوي صالح، متى نطالب بأمين مصر القومية؟ جريدة الإخوان، ع 62، مصر، 28 يونيو 1945.
16. محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، ط13، شركة المطبوعات والنشر، بيروت، 1986.
17. محمود عبد الحليم، الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ، ج1، ط5، دار الدعوة للنشر، القاهرة، 1994.
18. ميتشل ريتشارد، الإخوان المسلمون، تر: رضوان عبد السلام، مكتبة مدبولي القاهرة، 1977.
19. نجيب محمد، كنت رئيسا لمصر، ط3، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1984.
20. الهضيبي حسن، الإسلام والداعية، ط1، دار الأنصار، القاهرة، 1977.

ثانيا: المراجع

1. أبو زايدة حاتم يوسف، جهاد الإخوان المسلمين في فلسطين حتى عام 1970، د.م، 2009.
2. أحمد عبد الرحيم مصطفى، تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة، د.ط، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972.
3. أحمد عبد العاطي محمد، الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1995.
4. أمين عبد العزيز جمعة، أوراق من تاريخ الإخوان المسلمين، ج1، ط5، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 2002.

5. بحر سميرة، الأقباط في الحياة السياسية المصرية، دار الأنجلومصرية، القاهرة، 1979.
6. البشرى طارق، الحركة السياسية في مصر، ط1، دار الشروق، القاهرة، د.ت.
7. البهي محمد، الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، ط3، مكتبة وهبة، القاهرة، 1961.
8. بوراس يوسف، الفكر السياسي عند مالك بن نبي، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
9. الجبري عبد المتعالي، لماذا اغتيل الشهيد حسن البنا؟، ط1، دار الاعتصام، القاهرة، 1977.
10. جلال أمين، وصف مصر في نهاية القرن العشرين، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2000.
11. الجمل شوقي، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ مصر المعاصر، د.ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
12. جوهر سامي، الصامتون يتكلمون، ط4، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1975.
13. ر السعيد فعت، حسن البنا، متى وكيف ولماذا؟، ط1، دار الطليعة الجديدة، سوريا، 1997.
14. رمضان عبد العظيم، تطور الحركة الوطنية في مصر، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1981.
15. ز ماردیني هير، اللدودان الوفد والإخوان، ط1، دار اقرأ، بيروت، 1985.
16. زهمول إبراهيم، أوراق تاريخية، ط1، دار الوهبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1985.
17. سليمان بيومي زكريا، الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات من المنشية إلى المنصة، مكتبة وهبة، القاهرة، 1987.

18. سليمان بيومي زكريا، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية 1928-1948، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1978.
19. سليمان بيومي زكريا، الحزب الوطني ودوره في السياسة المصرية، الفاروقية لتوكيلات الطباعة والنشر، مصر، 1981.
20. السيد أحمد رفعت، الدين والدولة والثورة، ط1، دار الهلال، د.م، 1985.
21. السيد الوصيفي علي، الإخوان المسلمون بين الابتداع الديني والإفلاس السياسي، ط1، دار الشروق الإسلامية، مصر، 2010.
22. السيد رضوان، الأمة والجماعة والسلطة -دراسة في الفكر السياسي العربي الإسلامي-، ط2، دار الفكر، بيروت، 1987.
23. السيد يوسف، الإخوان المسلمون وجذور التطرف الديني والإرهاب في مصر، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1999.
24. السيسي حسن عباس، جمال عبد الناصر وحادثة المنشية بالإسكندرية 26 أكتوبر 1954، ط1، دار اقرأ للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
25. الشيخ خليل نهاد محمد سعدي، حركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة 1927-1987، ط1، مركز التأريخ والتوثيق الفلسطيني، غزة، فلسطين، 2011.
26. عبد الرحيم علي، الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف، ط1، مركز المحروسة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
27. عبد الرزاق سيد، يوسف عبد الله، محمود فهمي النقراشي ودوره في السياسة المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990.
28. عبد الفتاح نبيل، المصحف والسيف صراع الدين والدولة، ط3، دار الناصر للنشر
29. عبد القادر زكي، محنة الدستور، ط1، روزاليوسف، القاهرة، 2016.

30. عمارة محمد، المشروع الحضاري في فكر الإمام الشهيد حسن البنا، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2006.
31. العمر عبد الكريم، مذكرات الحاج أمين الحسيني، ط1، الأهالي للطباعة والنشر، سوريا، 1989.
32. عوف أحمد، أحوا لمصر من عصر إلى عصر من الفراعنة إلى اليوم، د.ط، العربي للنشر والتوزيع، د.ت.
33. الغنوشي راشد، الحريات العامة في الدولة الإسلامية تر: غرايبية إبراهيم، مركز دراسات الأمة، عمان، 2002.
34. قاعود إبراهيم، الإخوان المسلمون في دائرة الحقيقة الغائبة، المسار الإسلامي للطباعة والنشر، مصر، د.ت.
35. متولي محمود، مصر والحياة النيابية والحزبية قبل سنة 1952 دراسة تاريخية وثائقية، د.ط، دار الثقافة والطباعة والنشر، القاهرة، 1980.
36. محسن محمد، من قتل حسن البنا؟، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1987.
37. محمد سالم لطيفة، فاروق وسقوط الملكية في مصر، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997.
38. محمد صالح محسن، الطريق إلى القدس دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، د.ن، كوالا لامبور، ماليزيا، 2002.
39. محمود إسماعيل حمادة، أحزاب الحركة الوطنية في مصر، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1990.
40. مصطفى هالة، الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعة العنف، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1985.
41. والتوزيع، القاهرة، 1983.

ثالثا: المجلات:

1. بشار حسن يوسف، وجيه علي، مفهوم العنف عند الحركات الإسلامية، مجلة أبحاث التربية الأساسية، مج11، ع 1، جامعة الموصل، الموصل، 2011.
2. الزهيري عبد العزيز، رسالة إلى الزعماء (مصر، مجلة النذير)، ع16، 04 سبتمبر 1938.
3. عشماوي صالح، تأملات إسلامية في المسألة الحزبية، مجلة الدعوة، ع 10، القاهرة، 1977.
4. عشماوي صالح، متى نطالب بأمين مصر القومية؟ جريدة الإخوان، ع 62، مصر، 28 يونيو 1945.

رابعا: الرسائل الجامعية

1. بشار حسن يوسف، الحركات الإسلامية المعاصرة في المشرق العربي 1945-1991، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الموصل، الموصل، 2005.
2. بن علي جابر حسن بن محسن، الطريق إلى الإخوان المسلمين، شهادة ماجستير، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1987.
3. محمد عبد الفتاح رائد، أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة (الإخوان المسلمون في مصر نموذجا)، مذكرة ماجستير، التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012.

خامسا: المواقع الإلكترونية

1. مهدي محمد أحمد شويخات، مدينة الإسماعيلية، الموسوعة العربية العالمية، متاح على الموقع الإلكتروني: www.intage.net .
2. الموسوعة الحرة للإخوان المسلمين، متاح على الموقع: www.ikwanwik.com

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة..... 01

الفصل الأول

جماعة الإخوان المسلمين نشأته وهيكلها التنظيمي

المبحث الأول: عوامل ظهور حركة الإخوان المسلمين في مصر..... 07

1-الاستعمار البريطاني 1882-1922..... 07

2-الصراع بين دعاة الحداثة ودعاة التراث..... 08

3-الظروف الاجتماعية..... 09

المبحث الثاني: المؤسس مولده ونشأته..... 10

1-تأسيس الجماعة..... 12

المبحث الثالث: الهيكل التنظيمي للجماعة..... 13

1-المرشد العام..... 13

2-مكتب الإرشاد..... 14

3-مجلس الشورى 15

4-مهام مجلس الشورى..... 15

5-المكاتب الإدارية..... 16

المبحث الرابع: أهداف الدعوة عند جماعة الإخوان المسلمين..... 16

المبحث الخامس: مبادئ الإخوان في الدين والسياسة..... 18

الفصل الثاني

الإخوان المسلمون والقوى السياسية والحزبية

المبحث الأول: علاقة الإخوان المسلمين بالطبقة الحاكمة-القصر-..... 25
المبحث الثاني: الإخوان المسلمين والحزب الوطني..... 27
المبحث الثالث: الصراع بين الإخوان وحزب الوفد..... 29
المبحث الرابع: الصراع بين الإخوان المسلمين والإنجليز..... 32
المبحث الخامس: الاغتيالات السياسية وتداعياتها..... 34
1-علاقة محمود فهمي النقراشي بالإخوان المسلمين..... 34
2-حل جماعة الإخوان المسلمين ومقتل النقراشي..... 36
3-اغتيال حسن البنا..... 38
المبحث السادس: جماعة الإخوان المسلمين والقضية الفلسطينية..... 39

الفصل الثالث

علاقة الإخوان المسلمين بحركة الضباط الأحرار وثورة يوليو 1952

المبحث الأول: جذور العلاقة قبل ثورة 23 يوليو 1952..... 46
المبحث الثاني: الإخوان المسلمون وثورة 23 يوليو 1952..... 49
المبحث الثالث: حل الأحزاب السياسة وبداية الصراع مع النظام 51
المبحث الرابع: حادثة المشية وتداعيتها (أكتوبر 1954)..... 55

خاتمة..... 62
الملاحق..... 66
قائمة المصادر والمراجع..... 76
فهرس المحتويات..... 83
ملخص الدراسة

ملخص:

تمحورت مذكرتنا حول حركة الإخوان المسلمين في مصر كحركة دينية إصلاحية تأسست في سنة 1928 بقيادة حسن البنا كرد فعل على سقوط الخلافة العثمانية التي رفع لواءها العثمانيون لقرون.

بدأنا الموضوع بالبحث في ظروف ومرجعيات حركة الإخوان، إضافة إلى التعريف بمؤسسها وهيكلها التنظيمي وختمنا الفصل بالحديث عن مبادئ الحركة بين الدين والسياسة.

ولأن حركة الإخوان لم تكتف بنشاطها الإصلاحي بل دخلت النشاط السياسي من بابه الواسع، مما جعلها محل معارضة ونقد من القوى الفاعلة في الساحة السياسية المصرية متمثلة في القصر والأحزاب السياسية الكبرى المتمثلة في الوفد والحزب الوطني، إضافة إلى السلطات البريطانية ولم يتوقف الأمر عند النقد والمعارضة بل تعداه إلى الاغتيالات السياسية.

والحق أن حركة الإخوان لم يكتف نشاطها بالشأن المصري بل احتضنت القضية الفلسطينية وساندتها ولا نبالغ إن قلنا إنها كانت الطرف الفاعل في حرب 1948، كما أن الحركة قد تفاعلت تفاعلا كثيرا مع الشأن السياسي المصري تجسد ذلك في مشاركتها في ثورة جويلية 1952 التي أسقطت النظام الملكي وفي الوقت رأت الحركة أنها ستنفتح وتنتشر أكثر على المجتمع المصري اصطدمت بالقيادة الجديدة للثورة لتتحول من حليف إلى خصم بل إلى عدو يجب التخلص منه وهو ما حدث فعلا في عام 1954.

Summary:

Our memo centered on the Muslim Brotherhood movement in Egypt as a reformist religious movement founded in 1928 under the leadership of Hassan al-Banna as a reaction to the fall of the Ottoman Caliphate, whose banner the Ottomans had raised for centuries.

We started the topic by researching the conditions and references of the Brotherhood movement, in addition to introducing its founder and organizational structure, and we concluded the chapter by talking about the principles of the movement between religion and politics.

And because the Brotherhood movement was not satisfied with its reformist activity, but rather entered political activity through its wide door, which made it subject to opposition and criticism from the active forces in the Egyptian political arena, represented by the palace and the major political parties represented by the delegation and the National Party, in addition to the British authorities. The matter did not stop at criticism and opposition. He crossed it to political assassinations.

The truth is that the Brotherhood movement was not satisfied with its activity with the Egyptian issue. Rather, it embraced the Palestinian cause and supported it, and we do not exaggerate if we say that it was the active party in the 1948 war, just as the movement interacted a lot with the Egyptian political issue, which was reflected in its participation in the July 1952 revolution that toppled the monarchy The time the movement saw that it would open up and spread more to Egyptian society, and it clashed with the new leadership of the revolution to turn from an ally to an opponent, but rather an enemy that must be eliminated, which is what really happened in 1954.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): نقاز سراج

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالب ماستر

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 1948

والصادرة بتاريخ: 2019/03/26

عن دائرة: أعسلة

المسجل (ة) بكلية: العلوم الاجتماعية والانسانية قسم: التاريخ

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها:

النشاط السياسي لجمعية الإخوان المسلمين في مصر 1928 - 1954

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ:

إمضاء المعني

نظر وصدق على التوقيع
المسيلة في 23 ديسمبر 2020
رئيس المجلس الشعبي البلدي
ضياب جمال

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة): الحامدي رمضان

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالب

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 92 5 205

والصادرة بتاريخ: 2010/10/29

عن دائرة: بن عمور

المسجل (ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)، عنوانها:
النشاط السياسي لحركة الإخوان المسلمين في مصر 1928 - 1954

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2020/09/22

إمضاء المعني

نظر وصدق على التوقيع
السيد: ... 23
المسيلة في: ... سبتمبر 2020
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
ضياب جمال

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم

الرقم: / ق...../ك.ع.إ.إ.ج/2020

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

المسيلة في :

وثيقة إيداع مذكرة ماستر

الموضوع: النشاط السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر 1928-1954

الشعبة: تاريخ التخصص: وطني عربي معاصر

إعداد :

1- بقار محمد رقم التسجيل: 07511769 الفوج: 03

2- الحاج بن رطاب رقم التسجيل: 03409531 الفوج: 03

إشراف: أ.د حمي اسماعيل الرتبة: أستاذ

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2020/2019 وأسمح بإيداعه لإدارة القسم.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

أوافق